جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

بعنوان:

أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1990-2015)

Impact of External Debt Services Accumulation on Gross Domestic Product in Sudan (1990 – 2015)

إعداد الدارس:

يوسف عوض أحمد محمد

إشراف الدكتور:

بابكر الفكي المنصور

نوفمبر 2017م

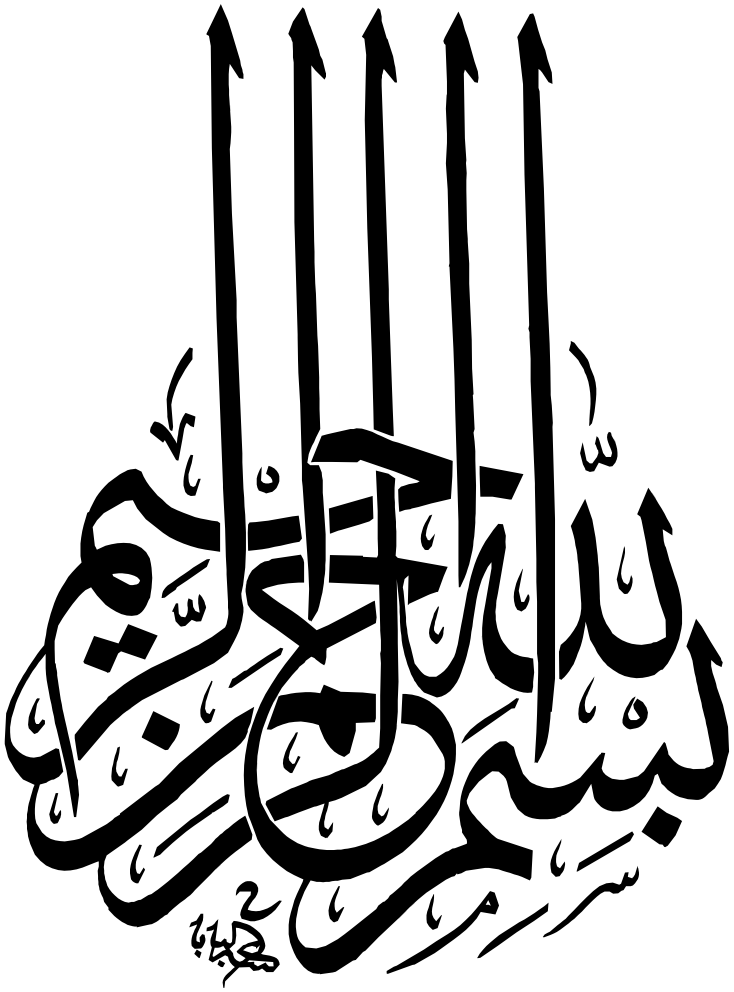
بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــــة

قال تعالى:

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلىٰ أجل مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بينكمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فإن كان الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فإن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلىٰ أجله ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بينكمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَأن تَفْعَلُوا فإنهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (282)

الإهـــــــــــــــــداء

إلى من كان لهم الفضـــــل – بعد الله سبحانه وتعالى – في وجودي في الحيـــــاة

(أمي وأبي)

إلى رفقاء الحياة والذين دعموني حتى يرى هذا البحث النـــــــور

(أشقائـــــــــــــــــــــــــي)

إلى كل من علمني حرفاً وإلى إخوتي وأصدقائي وزملائي الأعزاء

إليهم جميعاً أُهدي هذا الجهد المتواضع...

شكر وتقدير

الحمد لله في سرِّي وفي علني.. والحمد لله في حُزني وفي سَعدي الحمد لله عمّا كنت أعلَمُهُ وعَمَّا غابَ عن خَلَدي الحمد لله من عمّت فضائلُهُ.. وأنعُمُ الله منطِق العددِ فالحمد لله ثُمَّ الشُكرُ يتبَعُهُ..
الحمد لله القائل (لئن شكرتم لأزيدنكم) أحمده تعالى أن وفقني لإكمال هذا البحث.
ولما كان شكر الناس من شكر الله كان لا بد لي أن أتقدم بالشكر الجزيل، لأسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثلة في كليتي الدراسات العليا والدراسات التجارية ومكتباتها. أيضاً الشكر موصول للإخوة في وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي وأخص بالشكر الأستاذة/ عتيقة عبد الفراج، وكذا الشكر والتقدير للإخوة في جامعة عبد اللطيف الحمد التكنولوجية.
كما أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى المشرف على هذا البحث الدكتور/ بابكر الفكي المنصور، لما بذله معي من وقت وجهد خلال إشرافه ولتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد كان حاضراً معـــــــي، في كل مراحل إنجـــاز هذا العمل، فجزاه الله خيراً..
أيضاً الشكر موصول لكل الإخوة الذين ساعدوني في هذا العمل على ما قدموه لي من آراء وتوجيهات ساهمت في أن يرى هذا البحث النور.

الدارس

Abstract

This research investigates the impact of external debt services accumulation on economic growth in Sudan over the period 1990-2015, with purpose of exploring the true dimensions of the debt problem. The research variables investigated are: the accumulation of external debt services as independent variable (X) and Gross Domestic Product (Y) as dependent variable.

The study uses the appropriate econometric and time series analysis techniques to review and analyze secondary data compiled from Central Bank of Sudan. The Research follows linear regression methodology to proof the hypotheses of the research. Moreover, johanson cointegration test was conducted to check the existence of long equilibrium relationship between the study variables.

Generally, the study aims to determine the trend of debt services accumulation during the study period. However, the status of Sudan external debt has been considered as spoiler of the advantages of the available initiative like Heavily Indebted Poor Country Initiative (HIPICs).

The most important hypothesises of the research are to ensure that there is statisticaly significant relationship between Sudan external debt and GDP. Moreover, the time path is expected to affect the external debt positively.

The findings indicate that the external loans have a negative effect on GDP in Sudan. This because loans may harm local resources, also, the results show that external debt explains large proportion of the variation in GDP. For this reason, the external debt is considered as the main factor that has affected the GDP. Hence, the size of external debt reflecting function of time. Therefore, as time goes the external debt tends to increase.

Concerning the results, the research recommends that external loans should be used wisely to finance feasible productive projects rather than be devoted to other purposes. In addition, rapidly increasing of external debt is due to failure to repay. Therefore, the concerned bodies should find out solutions to external debt problem through available international initiatives, such as (HIPCs) initiative.

المستخلص

عُنيَ هذا البحث بدراسة أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1990–2015، وذلك من أجل التعرف على البعد الحقيقي لهذه الآثار وتحديد ماهيتها. متغيرات البحث شملت تراكم الديون الخارجية كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي في السودان ممثلاً في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

استخدم البحث أساليب الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية في عرض وتحليل البيانات عن متغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من مصادر ثانوية مثل بنك السودان المركزي. البحث استخدم أسلوب الانحدار الخطى لإثبات فرضيات البحث، فضلاً عن إجراء اختبار التكامل المشترك لبيان وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

هدفت الدراسة بشكل عام لتحديد اتجاه تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان خلال فترة الدراسة. ايضاً ابراز الأسباب التي أدت إلى تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان. فضلاً عن معرفة موقف السودان من المبادرات الدولية المطروحة من قبل المؤسسات المانحة من أجل تحديد الحلول الخارجية والداخلية لمشكلة تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان.

تلخصت أهم فرضيات البحث في التحقق من وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تراكم خدمات الديون الخارجي والناتج المحلي الإجمالي. في حين توجد علاقة طردية بين تراكم خدمات الديون الخارجية والمسار الزمنى للدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن القروض الخارجية تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ويعزى ذلك إلى أن القروض تؤدى إلى الضغط على الموارد المحلية. أي أن نسبة كبيرة من التغير الذي يطرأ على الناتج المحلى الإجمالي في السودان يفسر بتراكم خدمات الديون. أيضا تبين أن حجم الديون الخارجية قد ظل في ارتفاع مستمر منذ العام 1990.

في ضوء هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها أن على الجهات المختصة توجيه القروض لأغراض الاستثمار مما يعزز من نمو الناتج المحلى الإجمالي. إن تسارع نمو إجمالي الديون الخارجية مع الزمن، يعزى لعدم القدرة على السداد، وبالتالي يبرز البحث الحاجة الماسة لمعالجة المشكلة عبر المبادرات المطروحة مثل مبادرة (HIPCs) والتي تهدف إلى إعفاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

قائمة المواضيع

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
Abstract	د
المستخلص	ه
قائمة المواضيع	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ط
الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي	1
1-1 المقدمة	1
1-2 مشكلة البحث	3
1-3 أهداف البحث	4
1-4 أهمية البحث	4
1-5 فرضيات البحث	5
1-6 منهجية البحث	5
1-7 مصادر البيانات	6
1-8 حدود البحث	6
1-9 هيكل البحث	6
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث	
المبحث الأول: مفهوم الديون الخارجية	**23**
2-1 مفهوم الديون الخارجية – أقسامها وأسبابها	23
2-1-1 مفهوم الديون الخارجية	23
2-1-2 مصطلحات خاصة بالديون الخارجية	25
2-1-3 دوافع تقديم وتلقي القروض والمعونات الدولية	30

المبحث الثاني: أسباب الديون الخارجية	**33**
2-2-1 أسباب "مبررات" الديون الخارجية	33
2-2-2 مصادر ديون السودان الخارجية وأهم المشاريع التنموية المنفذة بقروض أجنبية	36
2-2-3 أسباب تراكم المديونية والعوامل التي أدت لعدم الالتزام بسدادها	49
2-2-4 أثر تراكم المديونية على اقتصاد البلاد	55
المبحث الثالث: أقسام الديون الخارجية	**57**
2-3-1 أقسام الديون الخارجية	57
2-3-2 توزيع القروض والمنح الأجنبية على القطاعات المختلفة	59
2-3-3 تراكم الديون الخارجية للسودان (الأصل + الفوائد) خلال الفترة 1990 – 2015	60
2-3-4 جهود الدولة لمعالجة مشكلة عبء الديون	61
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للبحث	
المبحث الاول: توصيف النموذج	**66**
3-1-1 مقدمة	66
3-1-2 توصيف النموذج	67
3-1-3 تحليل البيانات واختبار السكون	68
3-1-4 اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات	71
المبحث الثاني: تقدير النموذج	73
3-2-1 تقدير النموذج	73
3-2-2 التفسير ومناقشة النتائج للنموذج المبدئي	75
3-2-3 التفسير ومناقشة النتائج للنموذج النهائي	79
3-2-4 علاقة تراكم خدمات الديون بالمسار الزمني	81
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات	
النتائج	83
التوصيات	84
المراجع والمصادر	86
الملاحق	89

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	توزيع القروض والمنح الأجنبية على القطاعات المختلفة	60
(1.3)	اختبار السكون لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ADF	69
(2.3)	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	72
(3.3)	المعادلة المقدرة الأولى بين الناتج المحلي الإجمالي وتراكم خدمات الديون الخارجية	74
(4.3)	المعادلة المقدرة الجديدة باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي	77

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	تراكم الديون الخارجية للسودان (الأصل + الفوائد) خلال الفترة 1990 – 2015	60
(1.3)	انتشار بيانات (X) و (Y).	77
(2.3)	الخط البياني للقيم الحقيقة، المقدرة والأخطاء للمتغير التابع	78
(3.3)	تراكم خدمات الديون الخارجية للسودان خلال الفترة 1990 – 2015	82

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

1.1 المقدمة:

الدين الخارجي External Debt أو الدين الأجنبي Foreign Debt هو قرض مستحق Outstanding Loans على الدولة للدائنين خارج البلاد، ويمكن للمدين أن يكون حكومة أو مؤسسة. ويشمل الدين الأموال المستحقة للبنوك التجارية الخاصة وغيرها من الحكومات، أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي. تتألف الديون من الرسوم على السلع والخدمات أو القروض غير المسددة بسبب التوازن السلبي للتجارة الخارجية، كما أن إجمالي الدين الخارجي يمكن أن يكون مزيجاً من المطلوبات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

نجد أن معظم الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال الديون الخارجية قد أكدت وجود علاقة قوية بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية، ولكن الأكثر شـــيوعاً هو عبء الديون (debt overhang) وأثره السالب على التنمية. وأسماه الكثيرون مفارقة عبء الديون (debt overhang paradox). حيث عُرّف عبء (تراكم) الديون بأنه ((الوضع الذي تكون فيه "القيمة الحالية المتوقعة للتحويلات للبلاد في المستقبل "القيمة الاحتمالية المستحقة" أقل من القيمة الإسمية الحالية من ديونها)). وهذه الفرضية "عبء الديون" أوعزت عدداً من الأعمال التي تهدف إلى اختبار انطباقها في البلدان ذات الدخل المنخفض كالسودان.

مع بداية الستينات ونيل معظم البلدان العربية إستقلالها السياسي ومنها السودان فقد كانت هناك مساع حثيثة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؛ ولكن نجاح هذا الأمر يتوقف على مدى توافر

التمويل اللازم لعملية التنمية. وبما أن هذه الدول كانت لا تمتلك التمويل الكافي لذا لجأت لعملية الإقتراض لأن الاقتراض الخارجي يسد فجوة الإدخار المحلي ويزود البلد المدين بنقد أجنبي نادر، وبالتالي يمول حجماً أكبر من الإستثمارات بما يسهم في تعبئة موارد البلد المتاحة واستخدامها استخداماً أمثل. وتزامن ذلك مع رغبة الدول الغربية في توظيف واستغلال فوائضها المالية وذلك من خلال إقراضها لدول العالم الثالث وكانت قروضاً ميسرة في أول الأمر ثم بعد ذلك فرضت شروطاً قاسية مما أرهق هذه الدول المدينة وظهرت معها مشكلة عبء الديون.

إن للديون الخارجية آثاراً سلبية على عافية الاقتصاد السوداني حاضراً ومستقبلاً، وهذا ما دفع البحث لتسليط الضوء على هذه القضية المهمة، فالقروض التي كان يُنظر إليها خلال عقدي الستينات والسبعينات من "القرن العشرين" على أنها مضمونة لدفع عجلة التنمية بمساهمتها في توفير عنصر "رأس المال" أصبحت أعباؤها اليوم تمثل عائقاً من أهم عوائق التنمية والاستقرار الاقتصادي في الدول النامية عامة والسودان على وجه الخصوص.

وبحسب تقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي فإن ديون السودان الخارجية قد نمت من 32.6 مليار دولار في العام 2008 الى 41.4 مليار دولار في العام 2011 بمعدل زيادة 27%، فضلاً عن التبعات التي صاحبت انفصال جنوب السودان مما أدى إلى أن ترتفع قيمة الديون الخارجية لتصل الى 43.7 مليار دولار بنهاية العام 2012، وبحسب آخر تقرير لصندوق النقد العربي للعام 2015 فقد بلغت ديون السودان الخارجية حتى العام 2014 مبلغ 43.815 مليار دولار أمريكي.

هذا البحث يحاول التعرف على البعد الحقيقي لأزمة الديون الخارجية في السودان، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي GDP.

2.1 مشكلة البحث:

السودان كغيره من الدول النامية لجأ للاستدانة من الدول الغربية والمنظمات المانحة للقروض لسد العجز في الموازنة العامة، وذلك لضعف المدخرات المحلية وشح النقد الأجنبي. وبما أن آثار المديونية الخارجية تتمثل في شل جهود التنمية وما يترتب عليها من انعكاسات اجتماعية، فإن كثيراً من الدول المدينة اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشاريعها الإستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها، وذلك لأنها مضطرة بالإيفاء بديونها بدلاً عن استغلال أموالها في مشاريع التنمية.

عليه نجد أن عدم الاستغلال الأمثل للقروض قد ترتب عليه أولاً تراكم الديون وخدمات الدين "الفوائد" ثانياً عدم الاستفادة منها مما حولها لأداة عائقة لعملية التنمية.

من هنا يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان؟

ومنه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما نوع ودرجة العلاقة بين تراكم خدمات الديون الخارجية والناتج المحلي الاجمالي GDP؟
- هل يمكن أن تكون هناك علاقة توازنيه طويلة أو قصيرة الأجل بين تراكم خدمات الديون والناتج المحلى الإجمالي في السودان؟

- ما هو المسار المتوقع لتراكم خدمات الديون الخارجية للسودان خلال فترة الدراسة 1990 – 2015؟

3.1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- تقييم أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على أداء الاقتصاد السوداني "ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي" خلال الفترة من (1990 – 2015) من خلال تطوير نموذج قياسي لمعرفة أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي GDP .
- تحديد اتجاه تراكم الديون الخارجية في السودان خلال فترة الدراسة.
- بحث الأسباب التي أدت إلى تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان.
- معرفة موقف السودان من المبادرات الدولية المطروحة من قبل المؤسسات المانحة من أجل تحديد الحلول الخارجية والداخلية لمشكلة تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان.
- تقديم مقترحات من شأنها أن تساهم في تجنيب السودان أزمات مالية في المستقبل.

4.1 أهمية البحث:

تنقسم إلى أهمية علمية وأهمية عملية

أ. الأهمية العلمية:

في الواقع لقد تمت عدة دراسات وبحوث حول الديون الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في السودان، ولكن هذا البحث يتميز عن تلك البحوث في تركيزه على دراسة أثر تراكم خدمات الديون

الخارجية "فوائد وجزاءات" على الناتج المحلي الاجمالي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وتراكم خدمات الديون الخارجية كمتغير مستقل.

ب. الأهمية العملية:

يمكن تقديم النموذج القياسي الذي تم تقديره عن طريق هذه الدراسة إلى الجهات الاقتصادية في الدولة المنوط بها إدارة وتحليل الديون الخارجية مثل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والبنك المركزي والباحثين في هذا الشأن؛ حتى تساعد نتائج هذا البحث في عملية الادارة الرشيدة للديون الخارجية والتنبؤ المستقبلي لها.

5.1 فرضيات البحث:

تتلخص فرضيات هذا البحث في الاجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث كالآتي:

- هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تراكم خدمات الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.
- هناك علاقة طردية بين تراكم خدمات الديون الخارجية والمسار الزمنى Time path للدراسة.

6.1 منهجية البحث:

سوف يتم استخدام المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي وأسلوب التحليل القياسي للبيانات المتحصل عليها لتراكم خدمات الديون الخارجية وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

7.1 مصادر البيانات:

يعتمد البحث على مصادر البيانات الثانوية المتحصل عليها حول موضوع الدراسة، والبيانات الصادرة من وحدة الدين الخارجي بالبنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي فضلاً عن إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء والتقارير الرسمية الصادرة من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي والتقارير الاقتصادية العربية الصادرة عن جامعة الدول العربية.

8.1 حدود البحث:

يُعنى البحث بدراسة مشكلة تراكم خدمات الديون الخارجية في جمهورية السودان ويغطى الفترة الزمنية ما بين 1990 – 2015 م.

9.1 هيكل البحث:

يشتمل هذا البحث أربعة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة "مقترح البحث". أما الفصل الثاني يتناول الإطار النظري للبحث من خلال التعرف على مفهوم الديون الخارجية وأنواعها وأسباب نموها في الاقتصاد السوداني، ومعرفة أصل ومصادر الديون الخارجية للسودان، والآثار والمعالجات التي تمت لتخفيف أعبائها ... أما الفصل الثالث هو الإطار التطبيقي للبحث "التوصيف وتقدير النموذج" ويناقش كيفية بناء النموذج القياسي بين تراكم خدمات الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، توصيف هذا النموذج وتقديره واختباره وكيفية استخدامه في التنبؤ المستقبلي وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية. أما الفصل الرابع والأخير يتناول استنباط النتائج من النموذج الذي تم تقديره في الفصل الثالث، وتقديم التوصيات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1) رسالة دكتوراه أعدها: عبد الحفيظ جيب الله النور – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م

- **عنوان الرسالة:** الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية (دراسة تطبيقية في قطاع الزراعة بالسودان).
- **أهداف الرسالة:** تهدف الدراسة لإمعان النظر في وضع الديون السودانية من منظور:

1. معرفة كيفية توزيع واستخدامات القروض الأجنبية بالسودان في القطاعات المختلفة ومدى مساهمتها في التنمية.
2. الاتجاهات السابقة والحالية والمستقبلية لحرية التمويل العالمية والاستثمار العالمي "العولمة الاقتصادية" وآثارها على النطاق القومي وصناعة القرار الاقتصادي، ومزاياها على الاقتصاديات القومية.
3. بعد تذليل عقبة التمويل ما هي الاتجاهات المتوقعة لتحسين علاقات الإنتاج في القطاع الزراعي.
4. رسم مسار لديون السودان الخارجية للفترة اللاحقة، من معطيات التطبيقات الإنمائية.
5. تقويم الخيارات الاقتصادية لجدولة الديون واستخدام أوزان نسبية لاستراتيجية التعاون الاقتصادي لتحديد الوضع المرغوب.
6. الوصول لجدوى اقتصادية لقضية الديون، قائمة على منهج علمي.

7. إيجاد فهم عملي للظروف المواتية لاستجلاب القروض والمنح والتي تمكن قطاعات الإنتاج من توظيف إمكانيات البلاد المادية والبشرية، وتحقيق أفضل تبادل اقتصادي بين دول العالم الخارجي.

- **منهجية الرسالة:** المنهج الذي يناسب هذه الدراسة هو المنهج التحليلي الذي يعتمد على المعلومات الإحصائية وباستخدام أدوات الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي بجانب المناهج الاستقرائية والمنطقية والرياضية والمنهج التاريخي لمعرفة أحوال ومتعلقات الديون الخارجية الاقتصادية بعد فترة زمنية معينة.

- **نتائج الرسالة:**

1. إن أزمة المديونية الخارجية هي نتاج طبيعي لازمة التمويل للعمليات التنموية بالبلدان النامية والتي هي نتاج طبيعي أيضا للفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية ومتطلبات الاستثمارات.
2. أهمية دور الاقتراض الخارجي وما يوفره من عملة صعبة ومساعدات فنية في دعم اقتصاديات الدول النامية من زيادة للإنتاج وتحريك جمود الاقتصاد وركوده والمساهمة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات طالما أن هذه القروض توجه الوجهة الصحيحة في مجالات تنموية حقيقية تخدم الاقتصاد.
3. الاستخدام غير المرشد للمبالغ المقترضة حيث تم إنفاقها في مشاريع ذات جدوى اقتصادية ضعيفة استناداً لدراسات جدوى لا تمت لواقع البلدان المدينة بصلة مع تعميم غير منصف للكثير من المشاريع على كل الدول دون مراعاة لخصوصية وإمكانات كل على حدا.

4. يمثل العامل السياسي دوراً كبيراً في مسار الديون الخارجية بين الدول من لحظة الحصول عليها إلى مستويات السداد والاعفاءات حيث تسيطر الدول الغربية على المؤسسات المالية الدولية وتعمل على استغلال هذه القروض في خدمة مصالحها وأهدافها.
5. مشكلة المديونية مشكلة عالمية لا تقتصر على الدول المدينة فقط ولا سبيل لحلها بحصرها في الدول المدينة لوحدها إذ لابد للدول الدائنة من أن تلعب دورها حتى يتم التوازن في اقتصاديات العالم وتحسين شروط التبادل التجاري وتضمن الدول الدائنة استرداد أموالها باستقرار الدول المدينة وتحرك اقتصادها للأفضل.
6. عزوف رأس المال الأجنبي عن الدخول في استثمارات بالدول المدينة على الرغم من أهميتها في نقل التكنولوجيا ودخولها المباشر في العملية الاقتصادية لعدم توافر المناخ الملائم من بنية تحتية ووسائل اتصالات ومواصلات ميسرة والشعور بعدم الأمان وضمانات استرداد الأموال.
7. غلبة عدم الاستقرار السياسي في معظم البلدان المدينة ووقوعها في فخ الحروب والاقتتال العرقي والاثني مما زاد من انفاقها العسكري وزيادة نصيب النفقات الدفاعية بصورة كبيرة.
8. معضلة الديون الخارجية أضرّت بصورة كبيرة باقتصاديات الدول المدينة وذلك باستنزاف احتياطاتها النقدية بصورة مستمرة نظراً للجوء الدول المدينة لهذه الاحتياطات لسداد أعباء الديون الخارجية المتزايدة (أقساط + فوائد).
9. الحقت الديون الخارجية ضعفاً بليغاً بالطاقة الذاتية للدول المدينة على الاستيراد بسبب ارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية كنسبة مئوية إلى إجمالي حصيلة الصادرات مما أدى بالكثير من الدول بالضغط على الواردات مع اتباع آثار انكماشية وضغوط داخلية.

10. اهتزاز الجدارة الائتمانية والثقة للدول المدينة في أسواق الاقتراض الخارجية نسبة لاستفحال المديونية الخارجية والتعثر في السداد مع تزايد الحاجة للاقتراض مما حدا بكثير من الدول الدائنة أن تتشدد في الاقتراض برفع سعر الفائدة وتقليل فترة السماح ومدة القروض والضمانات اللازمة وبالتالي ارتفاع تكلفة الاقتراض وتفاقم الازمة.

11. تزايد الديون الخارجية المستحقة إلى إجمالي الناتج المحلي تكشف عن مدى تزايد اعتماد الدولة على التمويل الخارجي في تنفيذ المشروعات التنموية وفي علاج المشكلات الاقتصادية التي تواجهها وفي ظل تزايد المديونية أصبحت هذه الدول مجبرة على تسخير جزء من ناتجها القومي للدول والهيئات والمنظمات الدائنة وفاءً لالتزاماتها الخارجية مما زاد التبعية الخارجية.

2) رسالة دكتوراه أعدها: عودة ناجي فرهود الحمداني – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا 2004م

- **عنوان الرسالة:** أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية (دراسة حالة السودان).
- **أهداف الرسالة:** يسعى البحث الى تسليط الأضواء على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمديونية الخارجية للدول النامية، والأسباب الكامنة وراء تفاقم حجم الديون الخارجية وأعبائها، بالتركيز على السودان كحالة من حالات المديونية الخارجية في البلدان النامية الأكثر فقراً والأقل نمواً. وإثارة الانتباه إلى العواقب المدمرة التي خلفتها المديونية الخارجية في العالم الثالث وأثرها السلبي على التنمية الاقتصادية. كما يهدف البحث إلى محاولة التوصل إلى حلول ناجعة لأزمة المديونية الخارجية للسودان والخروج من الأزمة المستعرة باستخدام الوسائل المتاحة على الصعيدين الدولي والمحلي.

- **منهجية البحث:** تقوم الدراسة على عرض وتحليل ازمة الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث وتحليل هيكلة المديونية الخارجية باستخدام البيانات الإحصائية عند التحليل الاقتصادي بغرض توضيح الآثار المدمرة التي خلفتها المديونية الخارجية على الاقتصاديات المختلفة. وقد استعنا بالمنهج التحليلي في استخدام الطرق الإحصائية لتحليل البيانات الرقمية والجداول المختارة للمقارنة والتوضيح، كما اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يقوم على عدد من المراجع والمؤلفات الاقتصادية والعربية والأجنبية المعروفة وكل التقارير والنشرات الاقتصادية الدولية خصوصا تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى الدراسات السابقة حول ديون العالم الثالث بالإضافة إلى بعض الدوريات ووثائق بعض المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية الخاصة بالمديونية الخارجية لإغناء البحث من جوانبه المهمة.

- **نتائج الرسالة:**

1. تفاقم حجم ديون السودان الخارجية بأرقام مخيفة مقارنة بسنوات السبعينيات والثمانينيات، حيث وصلت المديونية الخارجية للسودان الى أكثر من 20,698 مليار دولار بنهاية العام 2000.
2. اعتماد السودان على استراتيجية التمويل الخارجي عن طريق القروض لتحقيق التنمية الاقتصادية.
3. ارتباط السودان بشكل رئيسي بالمساعدات الخارجية من الدول الصناعية المتقدمة لتمويل نموه الاقتصادي أدى الى سرعة تنامي ديونه.

4. ظهور مأزق مديونية السودان الخارجية في مرحلة الثمانينات حيث تبين أن ليس بمقدور السودان دفع ما يترتب عليه من فوائد على قروضه الخارجية.
5. ضخامة المديونية الخارجية للسودان أصبحت عامل تهديد ليس فقط في الجانب الاقتصادي وإنما في الجانب الاجتماعي والسياسي كذلك.
6. جهود التنمية الاقتصادية التي قامت في السودان منذ عام 1960 باءت بالفشل ولم تحقق أهدافها.
7. لعب عدم التوازن الداخلي المتمثل في عجز مواكبة الادخار الحكومي لمتطلبات البرامج الاستثمارية الدور الرئيسي في عدم انجاز أي خطة اقتصادية.
8. إن ضعف الموارد المحلية "الادخار المحلي" كان العامل الأساسي للاقتراض من النظام المصرفي "التمويل بالعجز".
9. عدم استخدام القروض الأجنبية بصورة مناسبة. فبدلاً من استخدامها لتمويل الإنفاق الاستثماري فقد استخدمت معظم القروض لتمويل الانفاق الاستهلاكي.
10. الانخفاض الشديد في إنتاجية الاقتصاد والتدهور في حصيلة الصادرات السلعية كان سبباً في تراكم المديونية الخارجية للسودان وزيادة خدمات الديون الخارجية.
11. إن سياسة التحرير الاقتصادي التي طبقها السودان لم تحكمها معايير جيدة فأدت إلى تراكم المديونية وإلى اشتداد حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
12. إن نسبة عالية من القروض الخارجية التي حصل عليها السودان صارت تعقد لغرض استخدامها لسداد ديون سابقة، مما أضعف الغرض الأساسي من القروض الخارجية.

13. إن السياسات التقشفية التي طبقها السودان تحت ضغوط صندوق النقد الدولي قد أدت إلى انخفاض المستويات المعيشية وزيادة البطالة والافقار وارتفاع معدلات التضخم وتدهور العجز في ميزان المدفوعات.

14. إن عمليات إعادة الجدولة التي لجأ اليها السودان لم تعفيه من التزاماته المالية ولم تحل أزمة ديونه وانما اجلت الازمة واخضعته لشروط اقتصادية وسياسية لا تتماشى مع سياساته الوطنية.

15. إن انتقال صافي التحويلات الخارجية الى حالة سالبة يؤكد تعاظم الفجوة بين الاقتراض والسداد مما يفرض الحاجة إلى اقتراض جديد وبالتالي أعباء جديدة للديون.

16. بسبب ضخامة المديونية الخارجية أصبحت الإمكانيات الاستيرادية للسودان أكثر اعتماداً على الاقتراض الخارجي.

17. عدم إدارة القروض الأجنبية بالطريقة المثلى قد ساهم في تبديد القروض وحرفها عن هدفها الرئيسي.

18. إن تصاعد المديونية الخارجية للسودان يعكس لدرجة كبيرة غياب الاستخدام الأمثل لحصيلة القروض.

19. كشفت معضلة المديونية الخارجية جوانب الضعف في السياسات المحلية للسودان على صعيد التنمية والتخطيط وتوزيع الموارد المالية وكيفية استخدامها.

20. اثبتت التجربة التنموية في السودان ان الديون الخارجية أكبر معوق للتنمية، وأن الاعتماد على تمويل التنمية عن طريق الاستدانة من الخارج ليس هو الطريق الاصح للتنمية.

21. ان استمرار السودان في تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي لن تجلب له سوى المزيد من الدمار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفي النهاية ان حرية القرار السياسي رهينة بحرية القرار الاقتصادي.

22. ان السياسات التمويلية التي ركزت على مزيد من الاقتراض الخارجي لم تقض على التخلف الاقتصادي كما لم تقض على الجوع والفقر والبطالة وانما عمقه هذه الظواهر في المجتمع السوداني.

23. ان النموذج التقليدي الذي استخدمه صندوق النقد الدولي في صياغة سياساته المتعلقة بأسعار الصرف نموذج لا يصلح للتطبيق في السودان.

24. غياب السياسة الرشيدة للاقتراض الخارجي التي تسمح بتحديد مصادر الاقتراض وشروطه قد أدت الى تصاعد حجم المديونية الخارجية ومفاقمة أعبائها.

25. كشفت ازمة الديون الخارجية للبلدان النامية عن عجز الأمم المتحدة عن وضع حلول شافية لمعضلة المديونية الخارجية، كما كشفت عن عجز الأمم المتحدة على فرض حلول وتنفيذ قراراتها.

26. كشفت معطيات المديونية الخارجية ان هناك قوى دولية تتسم بالتنسيق والتنظيم هي البلدان الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية تفرض شروطها على الطرف الأضعف هي البلدان المدينة.

3) **رسالة ماجستير في الاقتصاد أعدها:** قصي محجوب محمد صالح بابا – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012م

- **عنوان الرسالة:** مشكلة ديون السودان الخارجية (رؤية للحل)

- **أهداف الرسالة:**

1. التعريف الشامل عن أزمة المديونية بصورة عامة وحالة دين السودان بصفة خاصة بحيث تشمل أسبابها وأثارها والحلول التي قدمت من قبل أطرافها.
2. تقديم دراسة علمية تتضمن حلول جديدة تساعد في كيفية الاستفادة من مشكلة المديونية وجعلها أداة استثمارية مرضية لكل أطراف الديون وذلك بالتركيز على السودان كحالة دراسة.
3. فتح المجال للباحثين والمهتمين بالموضوع لمواصلة تقديم دراسات جديدة بحلول جديدة.

- **منهجية الرسالة:** المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي في سرد نشأة وتطور مشكلة المديونية الخارجية عامة والسودان خاصة وأسبابها مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل آثار هذه الأزمة على أطرافها وتقديم حلول جديدة وتحليل إيجابياتها وسلبياتها لكل أطراف الديون.

- **نتائج الرسالة:**

1. سوء الاستخدام للموارد المالية (القروض الخارجية) في مشاريع غير مدروسة وذات جدوى اقتصادية ضعيفة أدى لضياع تلك الأموال وضياع مردودها الاقتصادي تبعاً لذلك.
2. غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم وجود رؤية اقتصادية واستراتيجية موحدة تجمع كل أطياف المجتمع السوداني أدى لاختلاف كل حكومة عن سابقاتها في السياسات بحيث لا تتناسق مع السياسات السابقة لها.
3. محاولات دفع عملية الخصخصة وسياسات إعادة الإصلاح الهيكلي المتبعة من قبل الدولة قد حسنت نسبياً موقف واتجاه الاقتراض الخارجي.

4. سيؤدي فاقد النقد الأجنبي لشمال السودان بعد الانفصال الى التخفيض كثيرا من نسبة السداد للدائنين مما سيزيد من عبء الديون الخارجية.
5. الاتجاه من الاقتراض من المؤسسات والدول الإقليمية والعربية بالخصوص هو اتجاه سليم ولكن يتم بطريقة غير سليمة بحيث هنالك توسع في معدلات الاقتراض السنوية دون أن يصاحب ذلك زيادة في السداد أي نسبة السداد أقل بكثير من نسبة الاقتراض المتزايدة.

4) رسالة ماجستير في الاقتصاد أعدها: ثريا أحمد عثمان محمد شبو – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014م

- **عنوان الرسالة:** سياسات صندوق النقد الدولي ودورها في ديون السودان الخارجية (في الفترة 2001-2010)
- **أهداف الرسالة:**

1. التعرف على صندوق النقد الدولي من خلال نشأته وأهدافه وأجهزته وموارده.
2. التعرف على سياسات صندوق النقد الدولي تجاه الديون الخارجية (HIPCS).
3. النظر في سياسات الصندوق تجاه الدول النامية بصورة عامة وعلى السودان بصورة خاصة.

- **منهجية الرسالة:** اعتمد الدارس على منهج التحليل الوصفي.
- **نتائج الرسالة:**

1. لم تؤدي سياسات صندوق النقد الدولي الى زيادة حجم الديون الخارجية.
2. اتباع برامج الصندوق الإصلاحية لم تؤدي الى خلل في الاقتصاد السوداني.

3. سياسات صندوق النقد الدولي التي اتبعها السودان ما زالت لم تؤدي الى احداث تغيرات هيكلية في الصورة المرجوة.
4. تسعى سياسات صندوق النقد الدولي الى جعل كل الدول النامية دولاً متقدمة والسودان من ضمنها.

5) ورقة علمية أعدها: سامر على عبدالهادى – جامعة الزرقاء – الاردن

- **عنوان الورقة:** الاثار الخارجية للمديونية الخارجية – حالة الاردن 1990 – 2011
- **أهداف الرسالة:** إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو التحليل القياسي لأثر الدين العام الخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاردن وذلك على النحو التالي:

1. معرفة أثر المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي
2. معرفة أثر المديونية الخارجية على المدخرات المحلية
3. معرفة أثر المديونية الخارجية على الاستثمار
4. معرفة أثر المديونية الخارجية على الاستهلاك
5. معرفة أثر المديونية الخارجية على الصادرات
6. معرفة أثر المديونية الخارجية على المستوردات

- **منهجية الرسالة:** منهجية الاحصاء الوصفي والاقتصاد القياسي عبر الية الانحدار الخطى لتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.
- **نتائج الرسالة:**

1. ان هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن وهذا يتفق مع افكار المدرسة التحديدية.

2. تبين من النتائج ان هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين متوسط المدخرات المحلية ومتوسط القروض الخارجية. وهذا يدل على ان القروض الخارجية لن تساهم بشكل واضح في تعويض النقص في حجم المدخرات المحلية.
3. ان فاعلية القروض الخارجية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية تعتمد على كيفية استخدام تلك القروض. ومن خلال نتائج الدراسة تبين ان القروض الخارجية لم تسهم بشكل فاعل في زيادة حجم الاستثمار والقروض الخارجية لها اثار عكسية، وكذلك كانت علاقة الاستهلاك عكسية ولكنها ليست ذات دلالة احصائية
4. اظهرت نتائج الدراسة ان القروض الخارجية لم تساهم في حجم الصادرات، بل على العكس كان لها أثر سلبي معنوي على حجم الصادرات، وبالتالي لم تساهم في الحد من العجز في الميزان التجاري.
5. ان تفاقم ارتفاع حجم المديونية العامة لاسيما الخارجية منها يترتب عليه اعباء مالية بسقوف مرتفعة تتمثل بتزايد كلفة الفوائد المستحقة السداد الى جانب تسديد الاقساط الواجب اطفائها في مواعيد سدادها اذ يشكل ذلك عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني.

6) ورقة علمية أعدها: حسن توكل احمد فضل – جامعة الحدود الشمالية – المملكة العربية السعودية 20147

- **عنوان الرسالة:** استخدام نموذج قياسي للكشف عن محددات ديون السودان الخارجية خلال الفترة 1980-2008

أهداف الرسالة: هدفت الورقة إلى تقديم دراسة تحليلية قياسية لمديونية السودان الخارجية وأسباب تفاقمها خال فترة الدراسة، وبناء نموذج متعدد المعادلات لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية

المحددة والمؤثرة في الديون الخارجية، وبيان السبل الرشيدة في حل المشكلة بناءً على نتائج تقدير النموذج الكامل.

منهجية البحث: إن دراسة وتقدير نموذج متعدد المعادلات لدالة المديونية الخارجية للسودان لا يتأتى إلا ضمن دراسة علمية، وعملية، وموضوعية ترتبط بين التحليل المنهجي والأدبيات المكتوب من جهة، والتحليل القياسي والاحصائي والاقتصادي من جهة أخري، واتبع الدارس جانبين مهمين في اختيار المنهج المناسب للدراسة.

- **نتائج الرسالة:**

1.صيغة المعادلات الآنية الصيغة الملائمة لدراسة مديونية السودان الخارجية خال فترة الدراسة : وذلك للتأثير المتبادل والمشترك بين المتغيرات الداخلية، فعلى سبيل المثال الدين الخارجي يتأثر بسعر الصرف والتضخم والصادرات والناتج المحلي الإجمالي، وهذ المتغيرات بدورها تتأثر بمتغيرات أخرى خارجية وداخلية، ولبناء نموذج مديونية السودان الخارجية لابد من تضمين معظم المتغيرات المؤثرة بصيغة معادلات آنية.

2. سعر الصرف يؤثر على الدين الخارجي ويتأثر بمعدل التضخم :أثّر سعر الصرف على معادلة الدين الخارجي حيث كانت قيمة معامل سعر الصرف في معادلة الدين الخارجي تساوي5.16ويلاحظ أن إشارتها موجبة تتفق مع نظرية الدين الخارجي، وكذلك تأثر سعر الصرف بمعدل التضخم حيث كانت قيمة معامل معدل التضخم في معادلة سعر الصرف تساوي – 0.11ويلاحظ أن إشارتها سالبة دالة على العلاقة العكسية بين التضخم وسعر الصرف، وهذا يدعم اعتماد النتيجة اقتصادياً.

3.للمديونية الخارجية آثارٌ سلبية على الاقتصاد السوداني :يعود السبب في ذلك إلى انتهاج السودان لسياسة خاطئة في الاستدانة من الخارج، كاستعمال القروض الخارجية في تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية، واستخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل.

4.يعد الاستثمار الأجنبي شكلا بديا للمديونية الخارجية: إذ لا يترتب عليه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة.

5.هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي :تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي إحصائياً واقتصادياً، أي أن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تصاحبها زيادة بمقدار" 5.39 " في الدين الخارجي، وجاءت إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي في معادلة الدين الخارجي موجبة دالة على العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.

6.هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات والدين الخارجي :أي أن أي زيادة في حجم الصادرات بوحدة واحدة تصاحبها زيادة بمقدار " 0.0014 " في الدين الخارجي .والجدير بالذكر أن صادرات السودان تعاني من منافسة النوعية والجودة في السوق العالمية، وتعاني أيضاً من ضرائب الصادرات المنظورة، والتي لم يتضمنها البحث لعدم توفر البيانات عنها .ومن خال نتائج التقدير تبيّن أن نسبة مساهمة الصادرات في الدين الخارجي ضعيفة، وذلك من خال قيمة معامل الصادرات والتي تساوي0.0004، وإشارتها الموجبة تؤكد صادرات السودان غير متنوعة، وأغلبها صادرات أولية.

7.ساهم معدل التضخم في السودان في زيادة حجم الدين الخارجي بنسبة :»0.089« أثّر معدل التضخم في زيادة حجم الدين الخارجي، وذلك بنسبة»9%« وذلك من خال القيمة الموجبة لمعامل التضخم في معادلة الدين الخارجي، بنسبة»0.089+« .

8.قيمة معامل الاحتياطي في معادلة سعر الصرف ضعيفة :جاءت قيمة معامل الاحتياطي في معادلة سعر الصرف ضعيفة جداً، حيث كانت تساوي 0.0004 وهي ضعيفة جداً، ويعزي ذلك إلى أن إدارة البحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي تقوم بتقدير حجم الاحتياطي ولا تحسبه.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

على ضوء المراجعة الشاملة للعديد من الرسائل والأوراق التي درست تأثير الديون الخارجية للسودان على الاقتصاد السوداني. فإن هذا البحث يعمل على ردم الشواغر التي لم تتطرق لها هذه الدراسات على كثرتها، فيما يلي نلخص مساهمة هذا البحث في نقاط موجزة:

- الفترة الزمنية التي غطاها البحث (1990– 2015) تسمح بتصنيف هذا البحث باعتباره أحدث دراسة تجري في قضية الديون الخارجية للسودان، وبالتالي تغطية جميع الأحداث اللاحقة والتي طرأت على القضية مثل انفصال جنوب السودان في العام 2011.
- عدد كبير من الدراسات السابقة التي اعتمدت على الناتج المحلى الإجمالي كمتغير تابع عملت على توصيف متغيرات مثل معدل التضخم وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة وكمحدد رئيس للناتج المحلي الإجمالي في السودان واغفلت أن هناك محدد آخر لا يقل وزناً وهو تراكم خدمات الديون الخارجية حيث أن لها تأثير حقيقي على حجم الناتج المحلي الإجمالي.
- الدراسات السابقة لم تركز كثيراً في تفاصيل الديون الخارجية حيث أنها اكتفت بذكر أرقام لتراكم المديونية عن كل عام ولكن هذا البحث أعطى تفصيلاً شاملاً لتراكم المديونية من حيث مصدرها (الدائنون) مع توضيح حجم الدين لكل دائن. أيضا تم تفصيل المشاريع التي تم تمويلها بالقروض. فضلاً عن تبيان مكونات الديون الخارجية من حيث (الفوائد بشقيها التعاقدية والجزائية وأصل الدين).

- كثير من الدراسات السابقة التي تمت في السودان عن مشكلة الديون الخارجية لم تنتبه لمشكلة عدم سكون السلاسل الزمنية ولم تجرى الاختبارات اللازمة للتحقق من حدوثها ولذلك فإن النتائج التي قد تحصلت عليها تعتبر نتائج زائفة spurious من وجهة النظر القياسية. وهذا ما تميز به هذا البحث حينما تم اجراء اختبار السكون لكل متغيرات الدراسة.
- هذا البحث تميز باستخدام أساليب تحليل متقدمة مثل اختبار التكامل المشترك والذي يستخدم للتحقق من وجود علاقات توازنيه طويلة الأجل. وهذا ما خلت منه كثير من الدراسات السابقة.
- هذا البحث تميز بإبراز حلول عملية وليست نظرية على النحو الذي ذهبت إليه الدراسات السابقة والتي أجريت في هذه القضية. أشار هذا البحث إلى أن الحجم الذي وصل إليه حجم الديون في السودان (44 مليار دولار) هو سقف يصعب إن لم يستحيل معه الإيفاء به في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد والمشكلة الطاحنة التي تعانيها في ميزانها التجاري وقلة النقد الأجنبي وآية ذلك الارتفاع المستمر للدولار مقابل الجنية السوداني. وبالتالي تجد هذا البحث يقترح حلاً جزريا للأزمة وهو تحسين العلاقات الخارجية والاستفادة من علاقات السودان الخارجية والمبادرات الدولية في هذا الشأن خاصة مبادرة إعفاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs).
- على خلاف الدراسات السابقة ابرزت الدراسة تساؤلاً مهماً لم يفطن له الكثير من المهتمين بهذه القضية حيث أشار هذا البحث إلى ضرورة تحديد الحدود القصوى لنمو المديونية اللازمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن الديون الخارجية لا تؤثر إيجاباً في كل الأحوال حيث يلزم الأمر تحديد حدود قصوى لنمو الدين وإذا لم يتم هذا الأمر فإن القروض ستؤثر سلباً على الناتج المحلى الإجمالي.

الفصل الثاني

الإطـــار النظرى للبحث

مفهوم الديون الخارجية أسبابها وأقسامها

المبحث الاول: مفهوم الديون الخارجية

المبحث الثاني: أسباب الديون الخارجية

المبحث الثالث: أقسام الديون الخارجية

المبحث الاول: مفهوم الديون الخارجية

2-1 مفهوم الديون الخارجية – أقسامها وأسبابها

2-1-1 مفهوم الديون الخارجية:

هنالك عدة تعاريف للديون الخارجية نذكر منها:

تعريف 1: الديون الخارجية هي ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات[1].

تعريف 2: الديون الخارجية هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد المستحق للدائنين خارج البلاد، ويمكن للمدينين أن يكونوا حكومات أو شركات أو المنازل الخاصة، والديون تتضمن الأموال المستحقة للمصارف التجارية الخاصة وغيرها من الحكومات أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي.[2]

وتكمن الصعوبة في إيجاد تعريف مشترك ودقيق للديون الخارجية متفق عليه من جميع الأطراف المعنية المختلفة، حيث تبادلت المنظمات الدولية الأساسية الأربع (مصرف التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) تبادلت في صياغة تعريف الدين الخارجي مفاده أن ((الدين الخارجي الإجمالي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً

[1] https://www.ar.wikipedia.org/wiki/الديون الخارجية
[2] مجلة المال والصناعة 1995 – العدد 13 – ص62

بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل))[3] وهذا التعريف سُمي بالمركزي لأنه يُعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية وهو يطرح ثلاث اشكاليات تطبيقية هي:

1. صعوبة تحديد هوية وإقامة الدائن والمدين مما يخلق صعوبة في تطبيق التعريف.
2. استبعاد العديد من المصادر كحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي وهو من حيث المبدأ ضمن تعريف المدين.
3. أيضا تظهر صعوبات أخرى في حالة إعادة جدولة الديون.

ولتخطي هذه الصعوبات يتبنى الباحثون المفهوم التالي للديون الخارجية على أنه:

تعريف3: ((تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي والتي تزيد مدة القرض فيها على عام أو أكثر وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة))[4].

تعريف 4: حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 الديون الخارجية على أنها (قيمة الالتزامات القائمة والموزعة في أي فترة من الزمن للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس).

[3] DEMBINSKI. M. Pawel, l'endettement international, OCDE, Paris, 1988, p.20.

[4] رمزي زكى(1985)، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، مصر، ص56.

وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام مرن لتدوين وإدارة الديون، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة كافة والتي تشمل ديون الحكومة، ديون البنك المركزي، ديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصاديين مثل الاستثمار المباشر.

تعريف 5: يعرف البنك الدولي الدين الخارجي على أنه ((الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات))[5]

من التعريفات السابقة يتضح أن الدين الخارجي ظاهرة عالمية مقبولة لحد معين ووفق ضوابط وأسس معينة، ولكن إذا زاد الدين عن هذا الحد وخرج عن هذه الضوابط والأسس فانة يكون مشكلة بل قد يتفاقم الأمر إلى كونه أزمة تؤدي إلى آثار سيئة ومخاطر كبيرة على المال العام وعلى الاقتصاد القومي كله بالتالي تتعطل جميع مشاريع التنمية الاقتصادية في هذا الاقتصاد.

2-1-2 مصطلحات خاصة بالديون الخارجية:[6]

قد اشتركت الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الإنشاء والتعمير ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إعداد معجم والذي يعتبر ضروري لفهم مشكلة المديونية، بالإضافة إلى المفاهيم والمصطلحات المستخدمة من طرف المؤسسات المالية العربية، وفيما يلي نعرض أهم المصطلحات:

---

[5] صندوق النقد الدولي(1991)، إدارة الدين الخارجي، الوثيقة رقم INST11/6 /91- XIII/، واشنطن، ص39 وص40

[6] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2000)، تقرير حول المديونية لبلدان جنوب الأبيض المتوسط - عائق أمام التنمية الأورو-متوسطية، الدورة الخامسة عشر، ص39.

- **القروض الحكومية (الرسمية):** القروض التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى.
- **القروض المتعددة الأطراف:** تمنح من طرف منظمات دولية.
- **القروض الخاصة:** التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو إلى مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى البنوك.
- **تخفيف الديون:** إلغاء أصل الفوائد المستحقة الذي لم تسدد (سواء بحلول آجال تسديده أو عدم حلولها). ويعني بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تخفيف نسبة أسعار الفائدة.
- **نادي باريس:** اجتماع يضم الأطراف الدائنة تم من خلاله، منذ سنة 1956، تخفيف عبء الديون من طرف حكومات البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[7].
- **تحويل الديون:** استبدال الديون بنوع آخر من الالتزامات.
- **الذمم:** أصول مالية قائمة على البلد
- **الفوائد التعاقدية:** هي التعويض الذي يحصل عليه الدائن عن الفترة التي يحرم فيها من الاستفادة من مبلغ القرض.
- **الفوائد التأخيرية:** هي التعويض الذي يحصل عليه الدائن عن الفترة التي يحرم فيها من الاستفادة من مبلغ القرض نتيجة لتأخر السداد من قبل المدين.

[7] 1956 هي السنة التي تم خلالها أول عملية إعادة جدولة بعض مستحقات المديونية الخارجية للأرجنتين نحو مدينين عموميين.

- **الدائنون الخواص:** وهم أولئك الذين يمتلكون سندات (سندات موظفة في القطاع العمومي أو المتأتية من الاستثمار الخاص)، والبنوك الخاصة ومؤسسات مالية أخرى خاصة وصناعية، والمصدرين وغيرهم من الموردين الذين منحوا قروضا.
- **الدائنون العموميون:** وهم المنظمات الدولية والبنوك المحلية للتنمية والهيئات المشتركة بين الدول والحكومات ومؤسساتها (بما في ذلك البنوك المركزية).
- **القرض:** القرض هو كل مبلغ مالي خاضع لشروط خاصة للتسديد. ويشمل المصطلح القروض والتحويلات الأخرى المقيدة بشرط خاص للتسديد، خلال فترة معينة، مع تسديد الفوائد عادة. كما يمكن أن يشمل التزاما يتعلق بمنح هبة، شريطة أن يستند إلى " قروض المساعدة المقيدة " على النحو الذي حدده اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول القروض الخاصة بالتصدير التي تستفيد من دعم عمومي.
- **قروض المشترين أو المستورين:** هو القرض الذي يدخل في إطار التجارة الخارجية في مجال الصادرات، وهو قرض يمنح من طرف بنك أجنبي لمستورد محلي.
- **قرض التصدير:** يمنح هذا القرض في إطار الحاجات الخاصة بالتجارة الخارجية، وهو غير مجسد في سند قابل للتحويل. وغالبا ما تخضع هذه القروض لمعدل الفائدة الذي تتولى حكومة البلد الدائن تخفيضه، بهدف تشجيع المصدرين (راجع القرض المرتبط بالعمليات التجارية).
- **القرض المرتبط بالعمليات التجارية:** حسب مفهوم بنك التسوية الدولية (BRI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، فإن هذا المصطلح يعادل مصطلح " القرض التجاري". أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإن القروض التجارية ينطبق على الديون المترتبة عن القروض

التي يمنحها مباشرة المصدرون والمستوردون، في إطار المعاملات في مجال السلع والخدمات، وعن تسديد دفعة على الحساب في إطار الأشغال الجارية.

- **القروض المتعددة الأطراف:** وهي القروض التي تمنحها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الاقتراض. وتختلف شروط الاقتراض من منظمة إلى أخرى، وذلك حسب الغرض من القرض ونوع المنظمة التي تمنحه. فهناك قروض لتمويل مشاريع اجتماعية، بينما تختص منظمات أخرى في تمويل مشاريع البنية الأساسية، وبعض المنظمات تقوم بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **القروض الميسرة:** هي القروض التي يكون عنصر المنحة[8] فيها يساوي 35% أو أكثر، أو هي قروض بمعدل فائدة أقل من السوق وتقدم عادةً لحكومات الدول لاستخدامه في المشروعات الكبرى وليس لأفراد، كما أن القروض الميسرة ليس لها موعد ثابت للسداد، وإنما يتم السداد عندما يصبح المقترض قادراً على السداد.[9]
- **القروض غير الميسرة:** هي القروض التي يقل فيها عنصر المنحة عن 35% وتكون ملزمة السداد حين حلول موعدها وتنطبق عليها شروط جزائية.
- **عنصر المنحة:** هو الفرق بين القيمة الأسمية الأصلية للقرض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية على أساس سعر الخصم المستخدم تقليداً وهو 10%.
- **خدمة المديونية:** وهي مبالغ مدفوعات الفوائد والأصول معا. إن خدمة المديونية الفعلية تطابق سلسلة مبالغ الفوائد وأصل الدين المدفوعة بهدف تسديد الدين، مضافا إليها متأخرات الفوائد.

[8] معامل المنحة = حجم القروض-القيمة الحالية للقروض/حجم القرض*100، المصدر: - محمد خير أحمد الزبير، السودان، دار السداد، القروض والمعونات الدولية أثرها على التنمية الاقتصادية (تجربة السودان في نصف قرن).

[9] https://ar.wikipedia.org/wiki/القرض الميسر

- **استبدال العملات SWAP des Devises:** عملية تتضمن استبدال سيولة أو رأس المال بعملة معينة، أو رأس المال من عملية أخرى، مع الالتزام بإجراء العملية المعاكسة على كل جزء من الأصول التي لا تستهلك في تاريخ لاحق.
- **سوق المال:** هو المجال الذي تعمل فيه المؤسسات المالية.
- **سوق المالية:** هي تلك التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الأموال الفائضة السائلة المتوفرة، وهناك أسواق لرؤوس الأموال المحلية وأخرى دولية. المحلية تتكون من سوق مالي ونقدية، أما الدولية فتتكون من سوق أورو نقدي وأورو إصدار.
- **سوق النقد:** يتم تداول أدوات الدين قصيرة الأجل (أقل من سنة) فيما بين البنوك خاصة.
- **سوق رأس المال:** يتم فيه تداول أدوات الدين وحقوق الملكية طويلة الأجل، والتي تقوم المؤسسات المالية بالتوسط بطرحها نيابة عن وحدات العجز.
- **الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي:** يعرف النتاج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لوحدات الإنتاج العاملة كافة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة. حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في عملية الإنتاج.

2-1-3 دوافع تقديم وتلقي القروض والمعونات الدولية:

أدبيات تقديم وتلقي القروض والمعونات تشير إلى أن هناك دوافعاً متباينة للدول المانحة وللدول المتلقية للقروض والمعونات الدولية. ويمكن حصر هذه الدوافع في المحاور التالية[10]:

1. الدوافع الإنسانية.
2. دوافع المصالح السياسية والاستراتيجية.
3. دوافع المصالح الاقتصادية والتجارية.

أولاً دوافع الدول المانحة:

1. الدوافع الإنسانية: تعود هذه الدوافع إلى طبيعة خلق الإنسان نفسه، فالله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركب فيه غريزة التعاطف مع أخيه الإنسان والرغبة في مساعدته عند الحاجة، لذلك جاءت كل الرسالات والكتب السماوية (الإسلام، المسيحية، اليهودية) بحث الإنسان على مساعدة أخيه الإنسان بناءً على غريزة التعاطف بين بني البشر. حيث قال الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فأكتبوه ..." الآية 282 سورة البقرة، "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ..." الآية 2 سورة المائدة.

وفي ضوء هذه الدوافع الإنسانية جاءت تحديد نسبة 0.7% من الدخل القومي السنوي للدول المتقدمة الصناعية لتذهب كمكونات سنوية للدول الأقل نمواً.[11]

---

[10] محمد خير أحمد الزبير(2006)، السودان، دار السداد، القروض والمعونات الدولية أثرها على التنمية الاقتصادية، تجربة السودان في نصف قرن 1956-2006 ص 15-24.

[11] هذه الفكرة تم طرحها لأول مرة على وفود الأمم المتحدة عام 1958 عن طريق نداء من مجلس الكنائس العالمي بتخصيص 1% من إجمالي الدخل القومي بالدول المتقدمة صناعياً كمساعدات للدول النامية، ثم بعد ذلك تم عقد عدة مؤتمرات في الأعوام 1960، 1968، 1970، 1980، 1990، 2002 حول هدف تحقيق ال 0.7%.

2. دوافع المصالح السياسية والاستراتيجية: في إطار هذه الدوافع نجد أن القروض والمعونات الدولية قد مثلت أداة أساسية من أدوات السياسة الخارجية للدول المانحة، حيث تم استخدام القروض والمعونات خلال فترة الحرب الباردة لخدمة المصالح الاستراتيجية والسياسية للدول المانحة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر دولة مانحة للقروض والمعونات الدولية في العالم المعاصر، فقانون المعونة الأمريكية ينص صراحة على أن المعونات الدولية الأمريكية هي أداة من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.[12]

والسودان كحالة على سبيل المثال فقد تأثر انسياب القروض والمعونات الدولية فيه سلباً بالعلاقات السياسية والمصالح الاستراتيجية للدول المانحة.[13]

وحسب التقرير الذي أصدره البنك الدولي في مارس 2003 حول "دور فعالية مساعدات التنمية – دروس من تجربة البنك الدولي"[14] قد أكد أنه خلال فترة الحرب الباردة كانت الأهداف الجيوسياسية في كثير من الأحيان هي التي توجه تخصيص المعونات بدلاً عن أهداف مناهضة الفقر.

3. دوافع المصالح الاقتصادية والتجارية: من المعلوم أن الدول المانحة تستخدم القروض والمساعدات التي تمنحها للدول المتلقية بغرض تحقيق مصالحها الاقتصادية والتجارية المباشرة

[12] هيئة المعونة الأمريكية.https://www.usaid.gov/who-we-are/agency-policy
[13] تعليق عضوية السودان في صندوق النقد الدولي عام 1994.

[14] The Role and Effectiveness of Development Assistance: Lessons from World Bank Experience, Ian Goldin, Halsey Rogers, and Nicholas Stern, March 2003.

عن طريق تطبيق العديد من الشروط والإجراءات التي تحكم استخدام تلك الموارد، ومن أهم هذه الشروط والإجراءات:

أ. تقييد الشراء للسلع والخدمات من الدول المانحة للقروض والمساعدات.

ب. تحديد مجالات الاستخدام.

ت. توفير فرص العمل للقوى العاملة بالدول المانحة.

ثانياً دوافع الدول المتلقية:

تلجأ الدول النامية إلى القروض والمساعدات الخارجية بسبب الاختلال الهيكلي بين حجم الادخار المحلي وحجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدلات التنمية المستهدفة، وكما هو معلوم أنه كلما زاد حجم الاستثمار كلما زادت فرصة الدولة المتلقية لزيادة قدرتها على إزالة اختناقات الإنتاج في مختلف القطاعات عن طريق توفير البنيات التحتية كالطاقة والطرق والاتصالات والسكك الحديدية والري وبناء القدرات البشرية. ففي الواقع إن دوافع الدول النامية لتلقي القروض هي دوافع اقتصادية بحتة تهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يحقق آمال وتطلعات شعوبها في التقدم واللحاق بركب الأمم المتقدمة.

المبحث الثاني: أسباب الديون الخارجية

2-2-1 أسباب "مبررات" الديون الخارجية:

بصفة عامة تستدين الدول من أجل تمويل العجز في ميزان مدفوعاتها. ونجد أن هنالك عدة عوامل وأسباب "داخلية وخارجية" قد تضافرت في تأزيم وضع الديون وتفاقمها وانفجارها في السنوات الأخيرة في معظم الدول ذات الأوضاع الحرجة أصلاً ومن أهم هذه الأسباب:[15]

1) أسباب داخلية ومنها:

- ✓ الميول للاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية والذي يتطلب كثافة رأسمالية وتكنلوجيا متقدمة، وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما يضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.
- ✓ سوء توظيف القروض – حيث كانت المبالغ المقترضة من الخارج من أجل مشروعات طموحة على أمل السداد منها، ولكن سوء التخطيط وتغيير السياسات الاقتصادية أدى إلى فشل الكثير من هذه المشروعات.
- ✓ تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج – ففي الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول العربية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير جدا من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب

[15] أحمد العثيم (2005): أزمة الديون في العالم العربي الأسباب والأبعاد، صحيفة إيلاف.
http://elaph.com/Web/NewsPapers/2005/10/94903.htm?sectionarchive=NewsPapers

النفوذ والسلطة ورجال الأعمال المقربين منهم مما أدى إلى تراكم الديون وفشل عمليات التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

- ✓ الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة – وهذا التوجه جاء نتيجةً لتزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال القطاع الزراعي كدعامة أساسية لاقتصاديات هذه الدول. والاهتمام بالصناعة يتطلب بطبيعته كثافة رأسمالية عالية جداً تفوق طاقات أغلب الدول غير النفطية خاصة الأمر الذي أدى للجوء للاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.
- ✓ العجز المتزايد في ميزان المدفوعات – بسبب تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات أدى إلى اختلال تجاري واضح تسبب في اللجوء للاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

2) أسباب خارجية ومنها:

- ✓ ارتفاع أسعار الفائدة والذي أدى دوراً كبيراً في تفاقم أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً مهماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة جداً من النقد الأجنبي والذي يركز عليه هذا البحث في الفصول المقبلة.
- ✓ انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام المصدرة مثل البترول والذي أدى إلى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه المواد مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل للاستدانة من الخارج.
- ✓ آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية نظراً لاندماج معظم الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنلوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، والذي يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع

الاقتصادية لهذه البلدان. فمنذ بداية الثمانينات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف "بالتضخم الركودي" الذي أثر كثيراً على الأوضاع المالية وانخفض حجم العملات الاجنبية فيها، في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982.

والسودان كأحد هذه الدول – ولزيادة معدلات نموه الاقتصادي لجأ منذ العام 1955 إلى الادخار العالمي لدعم مدخراته المحلية، ومنذ ذلك الوقت تزايد حجم العون الأجنبي المستقطب بشقيه المنح والقروض خاصة في عقد السبعينيات من القرن العشرين، ولكن لعدة أسباب وعلى رأسها عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة الدين لم يتم استغلال تلك التدفقات بالشكل الأمثل مما أدى إلى تراكم المديونية وعجز السودان عن الوفاء بالتزاماته المالية مما أدى لحرمانه من موارد إضافية تساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

بدأ السودان في الاقتراض بعد الاستقلال مباشرة بهدف الآتي:

1. بناء البنيات التحتية.
2. دعم وزيادة النمو الاقتصادي طويل المدى.
3. توسيع الطاقات الانتاجية القائمة والجديدة.
4. معالجة مشاكل الحساب الجاري الناجمة عن تركيبة الصادرات السودانية وزيادة كلفة الانتاج الزراعي.
5. تمويل خطط التنمية القومية.

6. تخفيض اعتمادية الموازنة على سياسة التمويل بالعجز.

7. معالجة آثار الكوارث الطبيعية والبشرية وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الخارجية.

2-2-2 مصادر ديون السودان الخارجية وأهم المشاريع التنموية التي تم تنفيذها بقروض أجنبية:[16]

تعتبر المصالح الاقتصادية والتجارية من أهم الدوافع لتقديم وتلقي القروض والمعونات الدولية. ومعلوم أن الدول المختلفة تسعى إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع بعضها البعض لتحقيق هذه المصالح على أساس مبدأ المنافع المتبادلة. وفي إطار ذلك ظل السودان خلال العقود السابقة يتلقى موارد القروض والمساعدات الدولية والتي تم استخدامها لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الجانب نسرد موجزاً مختصراً لهذه القروض والمعونات الدولية التي تلقاها السودان.

1. مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD":

وتشمل الولايات المتحد الأمريكية، المملكة المتحدة، اليابان، إيطاليا، فرنسا، النرويج، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، كندا، إيرلندا، الدنمارك، فلندا. فيما يلي نتناول بشيء من التفصيل حالة كل دولة[17]:

[16] انظر الملاحق، ملحق رقم (2) القروض التي تم توقيعها في الفترة من 2006م حتى 2015م

[17] محمد خير أحمد الزبير، السودان، دار السداد للنشر، القروض والمعونات الدولية أثرها على التنمية الاقتصادية تجربة السودان في نصف قرن، ص 87-110.

i. الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ التعاون الاقتصادي بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين عندما تم توقيع اتفاقية بين البلدين في مارس من العام 1958، غير أن مسيرة التعاون الثنائي تأثرت تأثيراً مباشراً بالعلاقات السياسية والدبلوماسية والتطورات الاقليمية والدولية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد معوناتها للسودان في ثلاث فترات هي[18]:

- تعاون السودان مع الدول العربية في حرب يونيو 1967 بين الكيان الصهيوني والدول العربية.
- إجازة وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان عام 1983.
- قيام ثورة الانقاذ الوطني عام 1989، حيث تم تطبيق الفقرة 513 من قانون المعونة الأمريكية لأول مرة والتي تنص على إيقاف المعونة الأمريكية عن البلدان التي يستبدل فيها النظام الديموقراطي المنتخب بنظام عسكري.

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف معوناتها عن السودان فحسب، بل عرقلت مصالح السودان الاقتصادية ومعاقبته في المؤسسات المالية الدولية والاقليمية باعتباره دولة غير متعاونة وراعية للإرهاب، وبالرغم من التطورات السياسية السالبة التي أدت إلى انقطاع المعونة الأمريكية للسودان إلا أن حصاد التعاون الاقتصادي بين البلدين منذ العام 1958 وحتى عام 2006 يشير إلى الحقائق الآتية:

[18] مرجع سبق ذكره ص87-89،88

- بلغ حجم القروض والمنح خلال هذه الفترة نحو 1066 مليون دولار أمريكي وتم استخدام هذه المبالغ في ثلاثة مجالات وهي:

1. مشروعات التنمية "طريق الخرطوم–مدني، طريق الخرطوم–الجيلي "شارع المعونة"، طريق كوستي–الأبيض[19]، دعم البنك الصناعي ومشروع دعم الأبحاث الزراعية في غرب السودان".
2. العون الغذائي وشمل توريد القمح ودقيق القمح تحت القانون الأمريكي العام 480.
3. العون السلعي ويشمل المعدات الرأسمالية "معدات، آلات، قطع غيار" ومدخلات الإنتاج الزراعي "الأسمدة والمبيدات الحشرية".

في الواقع نجد أن المعونات الأمريكية كانت محدودة للغاية، بل تعتبر بائسة بالمقارنة مع الأهداف التي حددتها اتفاقية التعاون الثنائي بين البلدين ويعود ذلك لسببين أولهما فترات التجميد الثلاث التي لازمت تنفيذ الاتفاقية لأسباب سياسية، ثانيهما أن المبلغ المذكور 1066 مليون دولار تم استخدام نحو 83% منه في الاستيراد السلعي والغذائي، بينما تم استخدام نحو 17% فقط لمشاريع التنمية في قطاعي الطرق والبحوث الزراعية.

ii. المملكة المتحدة:

بدأت العلاقة الاقتصادية بين السودان وبريطانيا منذ فترة الاستعمار 1898–1956 حيث تم تمويل الكثير من المشروعات بقروض مضمونة من الحكومة البريطانية نذكر منها "تمويل بناء خزان سنار، إنشاء مشروع الجزيرة، قروض لشراء طائرات من نوع "كوميت" للخطوط الجوية

[19] بالرغم من قرار إيقاف المعونة الأمريكية استمر العمل في تنفيذ مشروع كوستي – الأبيض "قطاع ود عشانا" الذي مولته المعونة الأمريكية بمنحة لا تسترد حتى تم اكتماله في عام 1995-1991.

السودانية، قروض للسكة حديد، قروض لمعدات كهرباء خزان سنار ومعدات وقطع غيار لمختلف القطاعات.

وبسبب تأميم نظام الحكم للبنوك والشركات البريطانية عام 1970 حدث ركود في التعاون الاقتصادي بين البلدين، ولكن في العام 1976 تم استئناف التعاون الاقتصادي بين السودان وبريطانيا بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" حيث تم إعفاء السودان من ديونه السابقة وتقديم منح للسودان لا تسترد بدلاً عن القروض، حيث تم إنشاء محطة كهرباء بحري الحرارية "60ميغاوات" بمنحة من بريطانيا بمبلغ 60 مليون جنيه استرليني أيضاً إنشاء مشروع طريق مدني–سنار–كوستي، وفي المجال الزراعي تم تمويل مشروع إعادة تعمير مشروعات الري بنهر النيل " كلى، السيال، كبوشية، الزيداب "[20].

أوقفت الحكومة البريطانية مساعداتها للتنمية في السودان منذ بداية عهد الانقاذ بسبب حرب الجنوب وأخيراً بسبب أزمة دارفور التي تفجرت عام 2003.

i. المانيا:

تعتبر من أوائل الدول الأوربية التي قدمت قروضاً ومعونات للتنمية في السودان مثل قرض لإنشاء أول مصنع سكر في السودان "مصنع سكر الجنيد" عام 1960، قرض للمساهمة في تمويل تنفيذ مشروع خزان الروصيرص عام 1961 وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، قرض لتمويل مصنع سكر خشم القربة 1962 وذلك بالتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.[21]

[20] مرجع سبق ذكره ص90
[21] مرجع سبق ذكره ص 92

توقف العون الاقتصادي الالماني في عام 1967 "حرب يونيو" بعد قمة اللاءات الثلاثة التي انعقدت في الخرطوم. تم استئناف التعاون بين البلدين بعد اتفاقية السلام في أديس أبابا عام 1972 واستمر حتى العام 1990 مع بداية عهد ثورة الانقاذ الوطني. ومن أهم المشروعات التي تم تنفيذها وتمويلها بقروض ومنح من الحكومة الألمانية في تلك الفترة، طريق نيالا–كاس–زالنجي بتمويل مشترك مع البنك الإسلامي للتمية والصندوق السعودي للتنمية، طريق جبل أولياء–ربك بتمويل مشترك مع البنك الدولي، استيراد المعدات وقطع الغيار لمصنعي سكر الجنيد وخشم القربة وللسكة حديد، حفر الآبار في المناطق الريفية، إنشاء مراكز صحية للنازحين في الخرطوم "جبل أولياء، دار السلام"، توفير معدات لعدد 12 مستشفى ريفي، تركيب الأجهزة الصوتية للمسرح القومي بأم درمان، مشروعات الصرف الصحي في وادي حلفا، الخزانات الصغيرة في دارفور وتخصيص 60 مليون مارك ألماني لمشروع مياه مدينة بورتسودان إلا أن العون الألماني لهذا المشروع الحيوي قد توقف لأسباب سياسية مما أدى لعدم تنفيذ هذا المشروع الحيوي[22].

ii. هولندا:

يقدر إجمالي العون الاقتصادي الهولندي في الفتة من 1962–1990 نحو 480 مليون دولار أمريكي، ومن أهم المشروعات التي تم تمويلها وتنفيذها بالعون الهولندي طريق الأبيض–كادوقلي، طريق نيالا–الفاشر، توسيع وتأهيل مسبك الخرطوم المركزي، بناء مخازن الامدادات الطبية المركزية، كهرباء كسلا والأبيض وخشم القربة، مشروعات مياه نيالا والجنينة، توفير الأدوية

[22] هذا المشروع شكل المحاولة الثانية التي تمت لحل مشكلة مياه بورتسودان، حيث كانت المحاولة الأولى من بنك التنمية الأفريقي بقرض بمبلغ 6 مليون دولار لتشييد خزان تحت الأرض في "أربعات" لمد مدينة بورتسودان بالمياه، إلا أن الهيئة القومية للمياه قامت بإلغاء المشروع لأسباب فنية.

والزيوت والشحوم للسيارات، الأسمدة وتقاوي البطاطس ومدخلات الانتاج الحيواني. استمر العون الهولندي حتى العام 1993 وتوقف في بداية عهد حكومة ثورة الانقاذ الوطني.[23]

iii. إيطاليا:

بدأ التعاون الاقتصادي بين البلدين في العام 1961 واستمر بصورة غير منتظمة حيث قدمت الحكومة الايطالية قروضاً لتمويل العديد من المشاريع مثل مشروع حفر الآبار الجوفية في كردفان، مشروع مصنع نسيج قدو، مشروع مصنع كناف أبو نعامة ومصنع كناف التونج اللذين كانا نموذجاً لإهدار الموارد الأجنبية حيث فشل هذان المشروعان بسبب سوء إدارة القروض في ذلك الوقت، أيضاً قدمت إيطاليا مساعدات مقدرة في شكل منح بعد كارثة الجفاف في عام 1984 "شراء 40 شاحنة لنقل الاغاثة"، كما قدمت قرضاً سلعياً بمبلغ 20 مليون دولار لشراء المعدات والمدخلات الصناعية. توقف العون الإيطالي في العام 1993 لأسباب سياسية.[24]

iv. فرنسا:

بدأ تعاونها الاقتصادي مع السودان في العام 1978، وأول قرض كان بمبلغ 100 مليون فرنك فرنسي "12 مليون دولار أمريكي" 70% منه من الخزانة الفرنسية بسعر فائدة 3% وال 30% الباقية من المصارف التجارية الفرنسية وبشروط تجارية بضمان من مؤسسة الضمان الفرنسية الحكومية "كوفاس". وتم استخدام هذا المبلغ في شراء المدخلات الزراعية وسيارات "البيجو" التي استخدمت في دواوين الحكومة. أيضاً قدمت فرنسا منحة مالية بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي بعد كارثة السيول والفيضانات وتم استغلال هذا المبلغ في شراء قطع غيار لمصلحة النقل الميكانيكي

[23] مرجع سبق ذكره ص 93
[24] مرجع سبق ذكره ص 94

سابقاً، وسيارات إطفاء ومعدات لمستشفى الذرة بالخرطوم. أيضاً قدمت فرنسا قروضاً في مجال تعدين الذهب بالاشتراك مع حكومة السودان وشركة فرنسية نجحت في هذا المجال.[25]

v. كندا:

بدأ التعاون الاقتصادي مع كندا في العام 1979 حيث تم تمويل مشروع زراعة السمسم بالقضارف كمشروع رائد للزراعة الآلية المطرية، أيضاً تم تنفيذ مشروع إنتاج الأخشاب "مانشير" في منطقة النيل الأزرق وبحر الغزال. وفي مجال العون الغذائي شملت المساعدات الكندية كميات كبيرة من القمح الكندي. وفي مجال العون الفني قدم مركز أبحاث التنمية الدولية الكندي "IDRC" تمويلاً للعديد من الأبحاث في مجال الخدمات الطبية والاقتصاد. وتوقف العون الكندي في العام 1989 حيث قامت الحكومة الكندية بتخفيض عونها الخارجي للدول النامية بنسبة 50%.[26]

vi. بلجيكا:

التعاون الاقتصادي البلجيكي كان محدوداً حيث تم إنشاء المدرسة البلجيكية بالخرطوم عام 1976 بتمويل من الحكومة البلجيكية، وأيضاً قدمت نحو 35 منحة دراسية خلال الأعوام 1976-1978 معظمها في مجال الطب والزراعة، وأيضاً تم شراء 4 بواخر لهيئة النقل النهري بالسودان وذلك بتمويل من بنك "سوسيتي جنرال التجاري"، وعدد من المشاريع الصغيرة التي تم تمويلها بقروض من بعض المصارف التجارية البلجيكية.[27]

---

[25] مرجع سبق ذكره ص 95
[26] مرجع سبق ذكره ص 96
[27] مرجع سبق ذكره ص 97

vii. مجموعة الدول الاسكندنافية "النرويج، فنلندا، الدنمارك، السويد"

القرض الوحيد الذي قدمته النرويج لحكومة السودان كان في العام 1975 بمبلغ 234 مليون كرونة نرويجية لتمويل شراء بواخر نهرية لهيئة النقل النهري بالسودان. أما فلندا فقدمت قروضاً في عام 1978 لتمويل مشروعات تنمية الغابات في الخرطوم والاقليم الشرقي والأوسط سابقاً، وأيضاً مولت الخط الناقل للكهرباء بين كسلا وخشم القربة، ومشروع الزراعة الآلية في الشوك. أما الدنمارك قامت بتمويل مشروع كهرباء شندي وعطبرة ومشروع مصنع أسمنت عطبرة. أما السويد لم تقدم قروضاً أو مساعدات تذكر للسودان.[28]

2. مجموعة دول شرق أوربا "الكوميكون سابقاً"

كان التعاون الاقتصادي مع هذه الدول والتي على رأسها الاتحاد السوفيتي محدوداً للغاية، حيث تأثر من جانب بطبيعة الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية لهذه الدول. وقد توقف التعاون الاقتصاد مع هذه الدول في بداية العهد المايوي وتحديداً بعد فشل الانقلاب العسكري الذي قاده الحزب الشيوعي السوداني عام 1971. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ولأسباب سياسية واقتصادية كثيرة عجزت حكومة السودان عن الوفاء بالتزاماتها نحو سداد القروض التي تم الحصول عليها من تلك الدول مما أدى إلى توقف تلك الدول عن تقديم قروض وتسهيلات تمويلية للسودان. تم تشييد مبنى قاعة المجلس الوطني ومصنع غزل الخرطوم بحري بتمويل من رومانيا، أما يوغسلافيا قامت بشراء 4 سفن للخطوط البحرية السودانية ومشروع مياه مدينة الأبيض ومعدات مصنع أسمنت ربك ومصنع الكرتون في أروما. أما المجر قامت بتمويل شراء عربات ركاب لهيئة السكة حديد بمبلغ

[28] مرجع سبق ذكره ص 98

15 مليون دولار عام 1960. أما بولندا فقد قدمت تمويلاً لمعدات خطوط نقل الكهرباء والمحولات للهيئة القومية للكهرباء بمبلغ 24 مليون دولار أمريكي.

3. مجموعة الدول العربية:

1) الكويت:

ساهم الصندوق الكويتي للتنمية الذي أنشأ في العام 1961 مساهمة كبيرة جداً في المشاريع التنموية في السودان والتي تقدر حتى العام 2006 بحوالي 400 مليون دولار أمريكي، ومن أهم هذه المشاريع مصنع سكر حلفا الجديدة، مصنع سكر كنانة، مصنع سكر عسلاية، مصنع سكر سنار، طريق سنار–سنجة–الدمازين، مشروع الرهد الزراعي، دعم وتطوير هيئة السكة حديد، خط تمويل للبنك الصناعي سابقاً، المساهمة في تمويل فندق الهيلتون، تنفيذ أول خط أنابيب لنقل المواد البترولية من بورتسودان للخرطوم بمبلغ 347 مليون دولا أمريكي، المركز الإسلامي الافريقي "جامعة أفريقيا حالياً"، مشروع سد مروي، وقامت بالعديد من الاستثمارات في مجال الاتصالات وقطاع النقل والقطاع المالي.[29]

2) المملكة العربية السعودية

قدم الصندوق السعودي للتنمية الذي أُنشأ في العام 1974 العديد من القروض الميسرة للسودان قدرت بحوالي 1.4 مليار ريال سعودي "365 مليون دولار أمريكي" منذ إنشاء الصندوق وحتى العام 2006. ومن أهم المشاريع الذي قام بتمويلها مشروع الرهد الزراعي، مشروع إعادة تعمير مشروع الجزيرة، مشروع تنمية غرب السافنا، طريق نيالا–كاس–زالنجي، مشروع 14 محطة أقمار أرضية للاتصالات، المساهمة في تمويل

[29] مرجع سبق ذكره ص 101، 102

سد مروي، تأهيل المراكز الصحية والمستشفيات الريفية ومشروعات تأهيل المدارس وحفر آبار وتشييد حفائر وسدود ومحطات مياه بمبلغ 100 مليون ريال سعودي. أيضاً قدمت حكومة المملكة العربية السعودية مساعدات مالية للسودان "6 قروض نقدية" خلال الفترة 1976–1984 قدرت بمبلغ مليار دولار أمريكي، أيضاً قدمت قروض ومنح مالية نقدية في عامي 1998 و2000 بلغت نحو 200 مليون ريال سعودي 2006.[30]

3) ليبيا:

قدمت ليبيا في عام 1969 قرضاً نقدياً للسودان بمبلغ 6 مليون جنيه استرليني بعد قيام ثورة مايو في السودان وثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا. ولكن توقف التعاون الاقتصادي بين البلدين بسبب الخلافات بين الثورتين ولم يتم استئنافه إلا بعد سقوط النظام المايوي في عام 1985، حيث قدمت ليبيا في الفترة 1987–1993 قروضاً نقدية للسودان بلغت في مجملها 650 مليون دولار أمريكي، غير أن عجز السودان عن الوفاء بالتزامات السداد أدى إلى توقف التعاون بين البلدين. وقد استطاع السودان أن يسدد جزءً من تلك الديون "تقدر بحوالي 292 مليون دولار" عن طريق المبادلة ببعض الأصول الحكومية "مصنع الأعلاف المركزي، مصنع الغزل ببورتسودان، أرض حديقة الحيوان" بالإضافة إلى تصدير الماشية واللحوم والسمسم إلى ليبيا. وفي عام 1999 تم الاتفاق بين البلدين على إعفاء كل الفوائد التعاقدية والجزائية على أن يقوم السودان بتسديد باقي أصل الدين الذي قدر بحوالي 300 مليون دولار.

[30] مرجع سبق ذكره ص 301

4) الامارات العربية المتحدة:

قدمت إمارة أبو ظبي عن طريق صندوق أبو ظبي للتنمية قرضين في عام 1976 لتمويل مصنع غزل الحاج عبد الله وتطوير السكة حديد. ثم توقف الصندوق عن المساعدة حتى عام 2002 عندما قدم مساهمة لتمويل مشروع سد مروي بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي. ايضا هناك قرض قدمه الشيخ زايد لتشييد مطار الخرطوم الدولي ومطار الأردن وآخر في المغرب وبعد اكتمال المشروع تحول إلى منحة.

أيضاً قدمت حكومة أبو ظبي أربعة قروض نقدية مباشرة لحكومة السودان خلال الفترة 1972–1990 بلغت جملتها حوالي 65 مليون دولار أمريكي. كما قدمت أيضاً قرضين في العام 1980 الأول بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، والثاني بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع مطار الخرطوم الجديد الذي تم نقله من منطقة الحاج يوسف إلى منطقة أم درمان ليصبح هذا المشروع شاهداً ومثالاً واقعياً لإهدار موارد القروض الأجنبية.[31]

5) العراق:

التعاون الثنائي بين البلدين كان محدوداً للغاية ولم يستمر لأكثر من عامين "1975–1977" حيث قدمت العراق قروضاً نقديه وسلعية بلغت جملتها 104 مليون دولار أمريكي، بعد ذلك توقف التعاون الاقتصادي بين البلدين بسبب عجز السودان عن الوفاء بالتزامات السداد وبسبب دخول العراق في حروب الخليج الثلاث.[32]

4. مجموعة الدول الآسيوية:

[31] مرجع سبق ذكره ص 501
[32] مرجع سبق ذكره ص 601

تركز التعاون الاقتصادي مع دولتين رئيسيتين هما الصين واليابان.

1) الصين:

احتلت الصين في نهاية عام 2006 المرتبة الأولى في قائمة الدول المانحة لتمويل التنمية في السودان، حيث بدأ التعاون الاقتصادي بين البلدين في عام 1970 وبلغ إجمالي القروض والمنح حتى نهاية العام 2006 نحو 2.7 مليار دولار أمريكي، وتقدر نسبة القروض التجارية منها نحو 93.7% والقروض بدون فوائد 4.3% والقروض التفضيلية بنسبة 1.2% والمنح 0.8%[33] وبعد دخول الشركة الصينية للبترول في السودان عام 1997 تلقى السودان العديد من القروض التجارية لتمويل مشروعات مهمة في مجالات البترول والكهرباء والمياه والري. لقد تميز التعاون الاقتصادي بين السودان والصين بالاستمرار والاستقرار والتطور، حيث إنه لم يتوقف منذ بدايته عام 1970 ويعزى ذلك لسياسة جمهورية الصين في مجال تقديم وتلقي القروض والمعونات الدولية التي تستند على خمسة مبادئ هي: احترام سيادة الدول، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. أيضا يتميز التعاون الاقتصادي بين الصين والسودان بانخفاض تكلفة المشاريع حيث يقدر متوسط التكلفة بنحو 25% فقط بالمقارنة مع تكاليف المشاريع التي تنفذها الشركات الأوروبية والغربية وذلك بسبب انخفاض تكلفة العمالة الصينية.

2) اليابان:

بدأت اليابان تعاونها الاقتصادي مع السودان في عام 1976 واستمر حتى توقف في العام 1993 وقد بلغ حجم القروض في تلك الفترة نحو 500 مليون دولار أمريكي تم استغلال نصفها في

[33] وزارة التعاون الدولي (2007)، تقرير غير منشور حول العلاقات الاقتصادية والفنية مع جمهورية الصين الشعبية.

تمويل مشروعات التنمية والنصف الآخر في استيراد السلع الرأسمالية ومدخلا[34]ت الإنتاج الزراعي والعون الغذائي. ومن أهم المشاريع التي تم تمويلها بواسطة اليابان في السودان هي مشروع مستشفى ابن سينا، مشروع النيل الأزرق الصحي، تعمير مشروع الجزيرة، شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومحطات الارسال الإذاعي، دعم مستشفى سوبا وجامعة الجزيرة بالمعدات، معدات تشييد وصيانة الطرق بولايتي الشمالية ونهر النيل، مشروع مجاري العاصمة القومية وعربات الصحة للمدن الكبيرة.

باستعراض وقراءة تفاصيل حجم ومجالات استخدام موارد القروض والمعونات الدولية التي تلقاها السودان في الفترة من 1956 وحتى 2006 نستطيع قول الاتي:

1. إن القروض والمعونات الدولية قد أسهمت مساهمة ملموسة في تنفيذ العديد من مشروعات التنمية في السودان، الأمر الذي أدى إلى إحداث دفعات قوية لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
2. اتسم تدفق القروض والمعونات الدولية للسودان بعدم الاستمرارية والتوقف لفترات متعددة وذلك بسبب عجز حكومة السودان عن الوفاء بالتزامات السداد الأمر الذي أدى إلى تراكم ديون السودان في تلك الفترة. ومن جهة أخرى تأثرت القروض بالمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية مثل حرب يونيو 1967، حرب الخليج 1995، ثورة مايو 1961 وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في عام 1983، وحرب الجنوب وقيام ثورة الإنقاذ الوطني في عام 1989 وأزمة دارفور في عام 2003.

[34] مرجع سبق ذكره ص 110

3. المصادر التي لم تتأثر بتقلبات السياسة واستمرت في تقديم القروض دون توقف يمكن حصرها فقط في البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك وجمهورية الصين الشعبية.
4. بالرغم من مساهمة القروض والمعونات الدولية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، الا أن هناك عدة مشاريع قد تأثر تنفيذها بدرجات متفاوتة، حيث أصبحت هذه المشاريع نماذج واقعية لإهدار القروض والمعونات في السودان.

أما فيما يختص بالقروض والمعونات الدولية التي تلقاها السودان من المؤسسات الدولية والإقليمية في الفترة من 2006 وحتى العام 2015 فقد رأينا أن ندرجها في شكل جداول تفصيلية في نهاية هذه الدراسة.

2-2-3 أسباب تراكم المديونية والعوامل التي أدت لعدم الالتزام بسدادها:

1. شروط الاقتراض من مؤسسات الاقتراض الدولية:

بالإضافة للبرامج الإصلاحية تحت إشراف صندوق النقد الدولي نجد أن أسعار الفائدة مرتفعة جداً، حيث بلغ متوسط سداد القروض الميسرة من 1995 – 1997م ثمانية أعوام، بينما بلغت القروض غير الميسرة عامين فقط، وقد انعكست هذه الشروط على نسبة عنصر المنحة في القروض المتعاقد عليها في الأسواق الدولية وتسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية، وتراكم هذه الديون أدى لتخصيص السودان جانباً كبيراً ومتزايداً عبر الزمن لموارده من العملات الأجنبية لخدمة هذه الأعباء المتزايدة.

كما أن أسعار الفائدة المتزايدة التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولي تزيد من حجم الديون الخارجية، "في عام 1970م كان متوسط سعر الفائدة 3.7% وظل هذا السعر يرتفع بشكل متواصل حتى وصل 7.2% في عام 1984".(35)

2. مسؤولية الدول الرأسمالية المتقدمة:

إن هذه البنوك والمؤسسات الرأسمالية الدائنة مسؤولة إلى حد كبير عن تراكم هذه الديون بهذه الصورة، "فقد ظلت تمنح القروض لحكومة السودان دون التحقق الكافي من مقدرة السودان على الوفاء بالتزاماته نحو هذه القروض دون دراسة دقيقة لموقف ميزان المدفوعات السوداني وتطوراته"[36].

وقد انخفض حجم مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية خاصة السودان خلال الفترة 1990م – 2002م، وبلغ أدنى مستوى له عام 1995م إذ بلغ 1.5 مليون دولار، وذلك لتوقف العديد من مؤسسات التمويل عن التعامل مع السودان بسبب تراكم ديونه وعدم التزام السودان بالسداد، والبعض الآخر نتيجة لمواقف سياسية، مما زاد من معدل التضخم والبطالة.

وارتفاع أسعار صادرات تلك البلدان نتيجة للموجة التضخمية التي تحدث فيها أدى لزيادة فاتورة الواردات السودانية وارتفاع عجز الميزان التجاري، مما اضطر السودان للبحث عن مزيد من القروض الأجنبية خاصة خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، مما أدى لزيادة هذه الديون وتراكمها.

3. ارتفاع اسعار النفط:

---

[35] . رمزي زكي، ازمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة للكتاب ,1978م ,ص (38).

[36] عبد المحسن مصطفى صالح، حول ديون السودان الخارجية، جامعة الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية 1987م –ص(1)

منذ سبعينات القرن الماضي بدأت أسعار النفط بالارتفاع حيث ارتفع سعر النفط الخام من2.7 دولار للبرميل إلى 11.2 دولار امريكي، فبرز الكساد الاقتصادي وتراجع الطلب على السلع خاصة المدخلات الصناعية التي كانت تغطي معظم الصادرات المصنعة وانهيار أسواقها، في الوقت نفسه ارتفعت أسعار السلع المصنعة والتي تمثل جل الواردات، مما أدي الي تعميق الخلل في الحسابات الجارية.

ومن هنا بدأت الدولة تعتمد على القروض الخارجية لردم الفجوة بين موارد الادخار المحلي واحتياجات التنمية التي أحدثتها صدمة ارتفاع اسعار النفط، وفي نهاية الأمر تطورت حالات الاعتماد المكثف على الموارد الخارجية لتشكل أزمة الديون التي تمثل اليوم إحدى أكبر المشاكل التي تواجه الدول النامية، هذا ويمثل التراجع في عائدات الاستثمارات الممولة من القروض الخارجية السبب الرئيسي لتراكم الديون، وتوقف تدفقات رؤوس الأموال الخارجية.

لتغطية العجز في الموارد الخارجية سعت الدول النامية إلى الاستفادة من الموارد المالية الأجنبية الكبيرة المتراكمة في الاسواق المالية الدولية، من فوائض موارد النفط والمتاحة لإعادة تدويرها، واستعداد الأسواق المالية والدول الغربية الغنية لتمويل مشاريع التنمية في إطار إعادة تدوير تلك الفوائض وتوسيطها في سد الفجوات التمويلية للتنمية.

ثم شهد العالم في مطلع الثمانينات الدورة الثانية لصدمة ارتفاع النفط، أدت تلك الصدمة إلى تراجع حركة الاستثمارات التي شهدت معدلات نمو متدنية وسالبة في بعض الحالات ، مما أدى إلى تفاقم الازمات الاقتصادية القائمة أصلاً، وإلى تعميق اختلال التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاديات الكلية، فالمعروف أن استيراد المواد البترولية يحتل نسبة عالية من

إجمالي الواردات في السودان حتى ما قبل تصدير البترول 1998م، نتيجة لذلك قامت دول الأوبك بتقديم مساعدات تنمية رسمية لتقليل آثار هذا الارتفاع على اقتصاديات الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، إلا أن هذا العون المقدم للسودان توقف عام 1995م نتيجة لتراكم الديون الخارجية وعدم الالتزام بالسداد.

4. فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية:

"تعرف فجوة الموارد المحلية بالفرق بين الادخار والاستثمار، وتعرف فجوة التجارة الخارجية بالفرق بين الواردات والصادرات، بمعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية لابد وأن يتم عن طريق إحداث فائض في الواردات، يمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي، إلى الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة".(37)

5. التضخم المحلي:

هو من العوامل الرئيسية لتراكم ديون السودان الخارجية، فالتضخم يؤدي لعجز ميزان المدفوعات لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات الدولة في السوق العالمي (حينما تتزايد تكاليف الانتاج المحلي مع موجة ارتفاع الاسعار)، وفي نفس الوقت يشجع على زيادة الاستيراد حينما تكون أسعار السلع المستوردة التي لها مثيل محلي منخفضة عن الاسعار المحلية، هكذا تقل الصادرات وتزيد الواردات في ظل التضخم، بالإضافة إلي أن التضخم يضغط على سعر

[37] رمزي زكي(1978)، ازمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص (42)

الصرف مما يؤدي لهروب المال والاستثمارات الاجنبية الخاصة، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات والحساب الجاري، وتضطر الدولة للاستدانة من الخارج.

6. مسؤولية الحكومات السودانية:

تفاقم حجم الديون الخارجية للسودان حدث بسبب سوء الإدارة الاقتصادية التي لازمت البلاد لسنوات طويلة، فجزء كبير من شروط تلك الديون لا تتناسب مع ظروف السودان الاقتصادية، وجزء كبير من تلك الديون تم التعاقد عليها عن طريق صفقات من جهات رسمية وبطريقة غير سليمة، وذلك لعدم وجود سلطة مركزية تنفيذية تشرف على الاقتراض ومراقبة الديون الخارجية لفترة طويلة، وأما الآن فقد تم وضع تشريع اشترط على المسؤولين في الدولة عدم الدخول في أي التزامات مالية خارجية قبل الحصول على موافقة مكتوبة من السيد وزير المالية.

كما أن فشل نمط التنمية والتصنيع الذي تتبناه الدولة واهتمامها بالتصنيع خصما على بقية القطاعات، أدى لحدوث أخطاء جسيمة في تقييم المشروعات الممولة برأس مال أجنبي[38].

7. تدهور شروط التبادل الدولي:

لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات إلي تدهور التنمية في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي، مما أدى إلى انخفاض الطلب علي صادرات الدول الفقيرة من المواد الأولية، وفي نفس الوقت استمرت أسعار السلع المصنعة في الارتفاع وخاصة السلع الاستهلاكية والترفيهية، مما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لسد مثل هذا العجز في الموارد، ولقد واجهت الدول النامية تدهوراً مستمراً

[38] رمزي زكي(1987)، ازمة القروض الدولية، الاسباب و الحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة دار المستقبل, ص(119)

في شروط تجارتها الدولية، و تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن الأسعار الحقيقية للمواد الخام الزراعية والمعدنية والتي تمثل معظم صادرات الدول النامية لم تكن فقط أقل من أسعار 74\1975م بل أقل بحوالي 30% من متوسط أسعار الثلاثين سنة الماضية، وقد أدى هذا التدهور الحاد في معدلات التبادل التجاري إلى زيادة ديون هذه الدول.

8. إعادة جدولة الديون في المفاوضات:

إعادة جدولة الديون تدور حول تمديد الفترة الزمنية لسداد الديون التي حلت آجال سدادها، أي إعطاء مهلة أخرى للدولة لدفع ما عليها من التزامات، ولكن هذه المهلة لا تُمنح دون مقابل فيوضع سعر فائدة مضاعف.

كل هذه الأسباب مجتمعة أدت لتراكم الديون، وعجز السودان عن سدادها فأطلت مشكلة الديون الخارجية بصورة أكثر حدة منذ 84\1985م وما زلنا نعاني منها حتى الآن ويتم تحميلها عبر الأجيال.

أسباب اخرى لتراكم المديونية الخارجية للسودان:

- تنامي الصرف الحكومي مقارنةً بالموارد المتاحة.
- الاستدانة بشروط غير ميسرة.
- فشل السودان عن الوفاء بسداد التزاماته الذي نتج عنه تراكم خدمات الديون الخارجية.
- ضعف المقدرة التنفيذية للمشروعات الممولة بالقروض الأجنبية.
- ضعف مقدرة الاقتصاد على تحقيق فرائض اقتصادية للمساهمة في سداد هذه القروض.
- ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية وبناء التمويل على دراسات غير سليمة.

- ضعف التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي.
- عدم التقييد بالأسس السليمة لتقييم شروط الاقتراض وفق معايير عنصر المنحة.
- ضعف الإدارة الاقتصادية للموارد.
- عدم وجود سياسة واضحة للاقتراض الخارجي.

2-2-4 أثر تراكم المديونية على اقتصاد البلاد

أدى تراكم المديونية إلى العديد من الآثار التي ألقت بظلالها على الاقتصاد السوداني، نذكر منها ما يلي:[39]

1. تشويه العلاقة مع العالم الخارجي وبالتالي تقليل فرص الدخول إلى أسواق المال العالمية.
2. التأثير على حدود المخاطر السيادية للدولة "Country Risk".
3. الضغط على الموارد المحلية وإحداث فجوة في التدفقات النقدية للموازنة العامة للدولة مما يترتب عليه اللجوء إلى التمويل بالعجز.
4. خفض الصرف التنموي مما يؤدي إلى زيادة أعباء المعيشة وزيادة معدلات الفقر.
5. العجز في تدفق العملات الأجنبية بالبلاد مقارنةً بالعملات الأجنبية وزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد.
6. خلق بيئة غير مواتية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
7. العجز في الحصول على قروض وتسهيلات بشروط ميسرة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

[39] تقرير غير من شور لوحدة الدين الخارجي – بنك السودان المركزي.

8. وقف السحب على مشروعات حيوية كمشروعات الكهرباء والطرق ومشروعات التنمية الريفية.

9. عدم سداد الالتزامات لصندوق النقد الدولي يؤدي إلى اعتبار السودان دولة غير متعاونة مما يترتب عليه توقف التعامل المالي مع معظم المؤسسات الدولية والدول الأعضاء في الصندوق.

10. المقاطعة الاقتصادية من قبل مؤسسات التمويل التنموي وبالتالي إضعاف فرص البلاد للاستفادة من التمويل التنموي الميسر.

11. حرمان الدولة من الاستفادة من المبادرات الدولية المطروحة لمعالجة عبء الديون "مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs".

12. حرمان الدولة من تدفقات المنح من المؤسسات والدول المانحة.

المبحث الثالث: أقسام الديون الخارجية

2-3-1 أقسام الديون الخارجية

تم تقسيم الديون الخارجية كالآتي[40]:

أولا: حسب الفترة الزمنية: قسمت الديون الخارجية إلى:

I. ديون قصيرة الأجل: حيث تقوم المصارف التجارية عادةً بتقديم القروض قصيرة الأجل للجهات الدائنة المستحقة الدفع في مدة أقصاها سنة مع إمكانية قيام هذه المصارف بتجديد هذه القروض. ويتميز هذا النوع من الديون بارتفاع تكاليفه ولا تلجأ إليه عادةً إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على قروض طويلة الأجل.

II. ديون متوسطة الأجل: هي الديون الواجبة السداد في فترة زمنية قصيرة نسبياً سنه أو أكثر.

III. ديون طويلة الأجل: هي الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة وقد تزيد عن عشر سنوات، وتقوم كلٌ من الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية بتقديم هذا النوع من التمويل، وهذا النوع من الديون يتسم بانخفاض تكاليفه وكثرة تسهيلاته.

ثانيا: الديون الرسمية والديون الخاصة "الديون التجارية":

يمكن تقسيم الديون على أساس مصادر الجهات التي تقدم القرض إلى:

[40] فضيلة (2010)، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر.

viii. الديون الرسمية: هي ديون تقدمها الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية للدول الراغبة والمحتاجة لها. وتتميز هذه القروض بأنها ميسرة لعدة أسباب منها:

1) طول مدة القرض.

2) وجود فترة سماح مناسبة.

3) انخفاض معدل الفائدة وأحياناً تكون رمزية.

ويتم إعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق "نادي باريس[41]"

ix. الديون الخاصة "التجارية": هي الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية الخارجية "الديون المستحقة للمصارف التجارية الخارجية" وتعتبر شروطها قاسية بالمقارنة مع القروض الرسمية للآتي:

1) قصر مدة القرض.

2) قصر فترة السماح.

3) ارتفاع معدل الفائدة.

وتقاس هذه الديون على أساس أسعار الفائدة في "نادي باريس" وهي المعروفة اختصاراً باصطلاح "يبود" بمعنى أنه تتم عمليات جدولة هذه الديون عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول

[41] نادي باريس عبارة عن مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة " معظمها من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان" تسعى إلى إيجاد حلول للصعوبات التي تواجه الدول المدينة عن طريق إعادة جدولة ديونها الرسمية السيادية، ويعود هذا التجمع الطوعي إلى عام 1956 عندما وافقت الأرجنتين على مقابلة دائنيها في باريس.

المدينة في "نادي لندن[42]" وهنا نجد أن الفائدة خاضعة للتغلب باستمرار وذلك طبقاً لظرف العرض والطلب على القرض.

ثالثاً: ديون قابلة لجدولة وأخرى غير قابلة:

وهي الديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" وبالنسبة لهذا النوع من القروض يجب على الدولة المقترضة الوفاء به في موعد استحقاقه بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية المالية.

2-3-2: توزيع القروض والمنح الأجنبية على القطاعات المختلفة

كما هو موضح في الشكل البياني رقم (1.2) أدناه فإن غالبية القروض (77%) قد تم توجيهها لقطاعي الزراعة والخدمات وبنسبة بلغت 39% و38% على التوالي، وهذا أمر طبيعي باعتبار أن هيكل الاقتصاد السوداني يبرز أنه اقتصاد زراعي وهي سمة الاقتصاد منذ عهد الاستعمار وبالرغم من أن السودان منذ العام 1998 صار دولة نفطية إلا أن انفصال جنوب السودان في العام 2011 أعاد الاقتصاد السوداني إلى ما كان عليه. القطاعات الأخرى مثل الطاقة والتعدين، النقل والاتصالات والصناعة لم يكن لها نصيب كبير من القروض، حيث أن نسب القروض الموجهة لها كانت 7%، 3% و2% على التوالي.

[42] نادي لندن هو نادي يجمع بصورة غير رسمية المصارف التجارية الدائنة للتفاوض حول إعادة جدولة الديون مع الدول المدينة.

جدول رقم (1.2) توزيع القروض والمنح الأجنبية على القطاعات المختلفة

القطاع	نسبة القروض الأجنبية
القطاع الزراعي	39%
قطاع الخدمات	38%
قطاع الطاقة والتعدين	7%
قطاع النقل والاتصالات	3%
قطاع الصناعة	2%
قطاعات اخرى	11%

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة الدين الخارجي

2-3-3 تراكم الديون الخارجية للسودان (الأصل + الفوائد) خلال الفترة 1990 - 2015

في ظل الظروف والأسباب التي تم ذكرها سابقاً فقد بدأ السودان الاستدانة وكان أول قرض له عام 1958م وتوالت القروض وتزايدت مبالغها حتى وصلت في العام 2015م إلى 43.8 مليار دولار ولاتزال في ازدياد لذلك أصبحت الديون مشكلة تواجه الاقتصاد السوداني، الرسم البياني رقم (2.2) أدناه يوضح تراكم المديونية خلال العقدين الاخيرين.

شكل رقم (1.2) تراكم الديون الخارجية للسودان (الأصل + الفوائد) للفترة 1990 – 2015

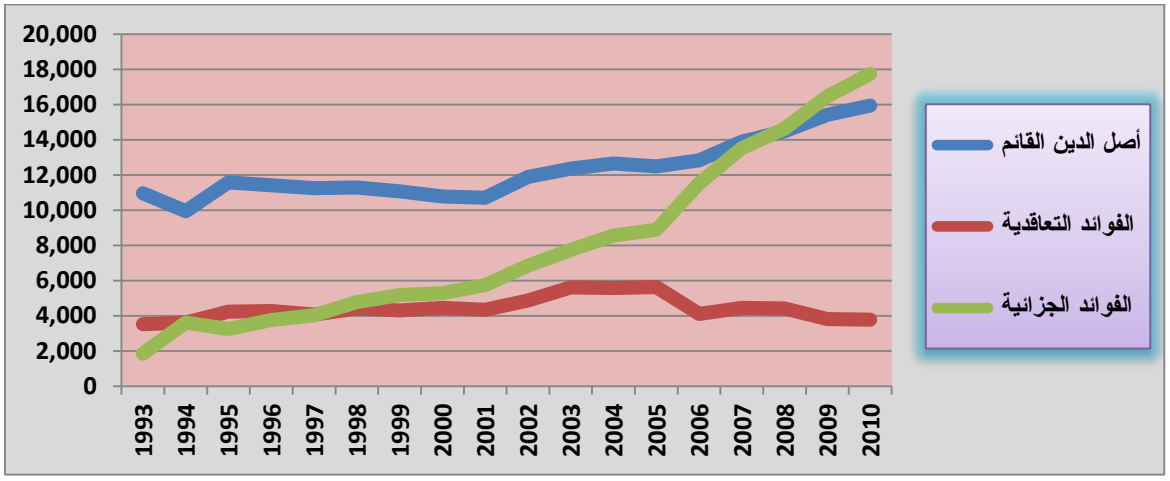

المصدر: من اعداد الدارس بالاعتماد على برنامج Eviews

بناءً على الرسم البياني رقم (1.2) أعلاه نلاحظ أن حجم الديون الخارجية في السودان ظل في ارتفاع مستمر، كنتيجة لعدم قدرة السودان على خدمة مديونيته. ومما يجدر ذكره أن الفوائد الجزائية ظلت ترتفع بمعدل أعلي من معدلات الزيادة في أصل الدين والفوائد التعاقدية وهذا مؤشر خطير، حيث يعكس ذلك أن الديون الخارجية ترتبط طردياً مع الزمن حيث إنه من المتوقع أن تصل ديون السودان الخارجية إلى أرقاماً يستحيل معها السداد وهذا ما يقتضي ضرورة الإسراع بإيجاد الحلول المناسبة.

2-3-4 جهود الدولة لمعالجة مشكلة عبء الديون:

أولاً: سعت الدولة منذ انطلاق مبادرة ال"HIPCs" عام 1996 إلى الاستفادة منها، وقد قطعت شوطاً كبيراً في الايفاء بمعظم المتطلبات الفنية المطلوبة كشروط للاستفادة من تلك المبادرة والمتمثلة في الآتي:

- في إطار سعي السودان لتطبيع علاقاته مع المؤسسات الدولية والاقليمية وللإيفاء بأحد المتطلبات الفنية للاستفادة من مبادرة إعفاء الديون الخارجية، وهو أن يكون لدى الدولة برنامج اقتصادي مع صندوق النقد الدولي Track Record وتحقق فيه أداء جيد. قام السودان بتنفيذ عدد من البرامج الاقتصادية المراقبة "SMPs" مع صندوق النقد الدولي لمدة 14 عاماً منذ عام 1997 وقد سجل فيها أداءً اقتصادياً جيداً بشهادة الصندوق، وقد ساهمت تلك البرامج في وضع وتنفيذ عدد من الإصلاحات في السياسات النقدية والضريبية والادارة المالية العامة.
- إكمال مطابقة أرقام المديونية مع الدائنين، فقد تمت مطابقة أكثر من 92% من إجمالي المديونية عام 2011، وتعد هذه النسبة من أعلى نسب المطابقة التي تمت على الاطلاق للدول التي مرت بنفس الإجراء ويستمر العمل في تسوية المتبقي بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية.
- تم تدشين الوثيقة المرحلية لخفض الفقر "IPRSP" Interim Poverty Reduction Strategy Paper بعد إجازتها من المجلس الوطني عام 2012 وتم تقديمها رسمياً للمؤسسات الدولية لإجازتها وتم تنفيذ الوثيقة خلال الفترة 2012-2014 وإعداد تقرير عن موقف التنفيذ وتم تدشينه في مايو 2016، كما تم البدء في إعداد الاستراتيجية النهائية لخفض الفقر ليتم تضمينها في البرامج الاقتصادية للدولة.[43]

ثانياً: تم توقيع اتفاقية المسائل الاقتصادية المعينة "ACEM" بتاريخ 27 سبتمبر 2012 مع حكومة جنوب السودان، والذي يتضمن اتفاق الخيار الصفري الذي ينص على " أن يتحمل السودان كل الديون الخارجية مقابل الأصول الخارجية وذلك بشرط الحصول على التزام من الدائنين بتقديم

[43] هذه المعلومات مصدرها رئيس وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي، من خلال المقابلة التي أجراها الدارس مع الأستاذة/ نجلاء عبد العزيز عثمان – رئيسة الوحدة.

إعفاء شامل للدين الخارجي من خلال وصول السودان لنقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة ال HIPCs خلال عامي 2012 إلى 2014، وفي حالة عدم التزام الممولين بذلك يتم الجوع لخيار تقسيم الديون بين الطرفين". أيضاً يشمل الاتفاق تشكيل لجنة ثلاثية التحرك بالتنسيق مع الاتحاد الافريقي وحكومة جنوب السودان ومهمتها التحرك المشترك نحو المجتمع الدولي لمساعدة الدولتين في أربعة مجالات تتمثل في:

1. إعفاء السودان من الديون الخارجية.
2. الحصول على دعم تنموي لجنوب السودان.
3. المساعدة الانتقالية المالية للسودان "TFA ".
4. رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان.

ولكن لم يتم إحراز تقدم ملموس في الاتفاق مما أدى إلى موافقة الدولتين على تمديد الخيار الصفري لعامين آخرين تنتهي في أكتوبر من العام 2016.

ثالثاً: في إطار مساعي الدولة لحل مشكلة الديون الخارجية شكلت رئاسة الجمهورية لجنة عليا في عام 2011 تضم عدد كبير من الوزراء ووزراء الدولة والخبراء والفنيين، لمتابعة ملف معالجة مشكلة الديون الخارجية وذلك لوضع المقترحات والبرامج والخطط.

رابعاً: تم اصدار قرار جمهوري بالرقم 522 للعام 2016 لتشكيل لجنة ديون السودان الخارجية برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية وعضوية كل من وزير المالية ووزير الخارجية، وزير العدل، وعدد من الخبراء والفنيين. وحددت مهام واختصاصات اللجنة في الآتي:

1. اقتراح برنامج متكامل للمساعي والاتصالات اللازمة لإعفاء ديون السودان الخارجية.

2. تحديد مواعيد لهذه المساعي مع الجهات المستهدفة على المستوى الدولي والاقليمي وكذلك على المستوى الثنائي.
3. التنسيق والتعاون مع رئيس الهيئة التنفيذية للاتحاد الأفريقي وقيادة الاتحاد الافريقي.
4. تشكيل لجان فنية لمساعدتها في أداء مهامها.

وتكون محاور تلك اللجان الفنية على النحو التالي:

I. لجنة ديون السودان الخارجية.
II. العقوبات الأحادية.
III. حقوق الإنسان.
IV. المحكمة الجنائية.
V. القضايا المرفوعة ضد السودان.

خامساً: تم بذل عدد من الجهود للتنوير بمشكلة الديون والعقوبات الاقتصادية داخلياً (سفراء الدول الأوربية بالسودان وسفراء السودان بالخارج، والاقتصاديين، والاعلاميين، والبرلمانيين) وخارجياً في اجتماعات المؤسسات الدولية والمؤتمرات، وقد تم الحصول على مساندة المجتمع الدولي "الاتحاد الأوربي، منظمة التعاون الاسلامي، الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية" بأهمية إعفاء الديون الخارجية للسودان إزالة العقوبات الاقتصادية عنه.

سادساً: تم إعداد وثيقة استراتيجية معالجة المتأخرات إعفاء الدين SEDRACS بالتعاون مع حكومة جنوب السودان بمنحة من بنك التنمية الأفريقي وتحت إشراف عدد من الخبراء الأجانب والوطنيين في عام 2013 وتم تحديثها في عام 2015، وتهدف الاستراتيجية إلى إيجاد العلاج النهائي لمشكلة عبء الديون لتكون وسيلة للتواصل مع المجتمع الدولي حول إعفاء الديون، ومرشداً

للتفاوض مع شركاء التنمية حول الإعفاء الشامل لديون السودان في إطار المبادرات الدولية المطروحة.

سابعاً: تحسين البناء المؤسسي لإدارة الديون، حيث بذلت الدولة مجهودات كبيرة جداً بالتعاون مع المؤسسات المالية والدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي والدول المانحة على تحسين إدارة الديون، ومن تلك الجهود الآتي:

- تم إنشاء وحدة الدين الخارجي عام 2000 بواسطة وزارة المالية وبنك السودان ومقرها في بنك السودان المركزي لكي تكون المرجع الرسمي للدولة فيما يختص بالمعلومات المتعلقة بالديون الخارجية وذلك بالاستعانة ببرنامج حاسوب عالمي لإدارة وتحليل الديون والذي يعرف ب DMFAS وسوف يتم تحديث البرنامج بالتعاون مع منظمة "الأنكتاد" إلى النسخة الأخيرة وإدخال البرنامج لأول مرة بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لحصر الدين الداخلي.
- إعداد استراتيجية قومية لإدارة الديون عام 2015 تهدف إلى توفير احتياجات الدولة من التمويل الداخلي والخارجي وفقا لمتطلبات البرنامج الخماسي والاستراتيجية المرحلية لخفض الفقر وبأقل التكاليف والمخاطر، وإعادة موقف ديون السودان الخارجية إلى مستوى السلامة والاستدامة وتفادي مخاطر الإغراق في المديونية Over-Indebtedness في المستقبل.
- التعاون مع برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في تحسين إدارة الدين من خلال تقوية القدرات والمؤسسات لإدارة دين الحكومة بصورة فعالة ومستدامة في الأجل المتوسط من خلال إدارة تقييم DEMPA.

- تحسين بناء قدرات العاملين في مجال إدارة الدين من خلال المشاركة في المنتديات والمؤتمرات والورش التدريبية والاستفادة من الدعم الفني المقدم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض المعاهد الأفريقية المتخصصة مثل "WAIFEM – MEFMI".

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للبحث

المبحث الأول: توصيف النموذج

المبحث الثاني: تقدير النموذج

المبحث الأول: توصيف النموذج

3-1-1 مقدمة:

هذا الفصل يركز على توصيف النموذج توصيفاً صحيحاً والذي يبدأ بتوضيح الشكل العام للنموذج وتعريف المتغير التابع والمتغير المستقل واختبار البيانات الخاصة بهما وذلك للتأكد من سكون (استقرار) هذه المتغيرات حتى لا نقع في مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression .

أيضاً يهتم هذا الفصل بتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال تقدير النموذج وتقويم وتلخيص النتائج للتأكد من مطابقتها مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وذلك من خلال معرفة حجم وإشارات المعالم المقدرة، حيث يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ordinary least square method وذلك بعد استيفاء الشروط الخاصة بها. أيضاً نختبر المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة من أجل اختبار الفرضية الأساسية للبحث، واختبار المعنوية الكلية للنموذج وذلك لمعرفة ما إذا كان النموذج ككل معنوي إحصائياً أم لا. أيضا يتم إجراء اختبار التكامل المشترك للنموذج والذي يعمل على إلغاء التقلبات التي تحدث للمتغيرات الاقتصادية في الأمد البعيد.

في نهاية هذا الفصل نستطيع أن نحدد إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا النموذج صالح للتطبيق على الواقع الاقتصادي وكيف يمكن الاستفادة منه عبر المؤسسات الاقتصادية المختصة في مجال إدارة القروض والمنح الخارجية من خلال التوصيات النهائية لهذا البحث.

3-1-2 توصيف النموذج:

في الواقع نجد أن النظرية الاقتصادية تؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي (Goss Domestic (GDP Product كمتغير اقتصادي مهم يتأثر بالكثير من المتغيرات الاقتصادية مثل: إجمالي الاستثمار، إجمالي الاستهلاك، إجمالي الادخار، إجمالي الانفاق الحكومي، إجمالي الصادرات والواردات (صافي الصادرات)، معدلات التضخم، أسعار الصرف... إلخ. وهذه المتغيرات الاقتصادية قد تم دراسة تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في دراسات و بحوث سابقة، لكن هذا البحث ينفرد بدراسة تأثير إجمالي تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي للسودان في شكل سلسلة زمنية من سنة 1990 إلى 2015 ميلادي، لذلك تم تحديد الناتج المحلي الإجمالي GDP كمتغير تابع يرمز له بالرمز"Y" وإجمالي تراكم خدمات الدين كمتغير مستقل نرمز له بالرمز "X" وذلك من أجل دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين والتي يمكن وضعها في شكل رياضي عام حسب الدالة أدناه في شكل نموذج انحدار خطي بسيط simple linear regression model

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \mu_t$$

حيث إن:

- Y_t: إجمالي الناتج المحلي GPD كمتغير تابع Dependent Variable
- X_t: إجمالي تراكم خدمات الدين كمتغير مستقل (متغير تفسيري) Independent Variable- Explanatory Variable يفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y_t.
- α: ثابت يوضح قيمة المتغير Y_t عندما تكون قيمة X_t تساوي صفراً ويمثل طول الجزء المقطوع من المحور Y الرأسي.

- β: معامل تأثير المتغير المستقل X_t (يمثل ميل الدالة) ويقيس معدل التغير الذي يتغير به المتغير Y_tعندما يتغير X_t بمقدار وحدة واحدة.
- μ_t : حد خطأ عشوائي يقيس تأثير العوامل الاخرى بخلاف X_t على المتغير التابع Y_t.

3-1-3 تحليل البيانات واختبار السكون:

بعد أن تحصل الدارس على البيانات من المصادر المختلفة (بنك السودان المركزي، البنك الدولي) وقبل تقدير الدالة وحساب المعلمات لبيانات السلسلة الزمنية لابد من اختبار سكون (استقرار) السلسلة الزمنية للمتغيرات، وذلك لأن معظم المشاكل التي تواجه بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية تكون في الغالب غير ساكنة مما يؤدي إلى انحدار زائف Spurious Regression لا يمكن الاعتماد عليه.

ومن الطرق المستخدمة للكشف عن السكون طريقة اختبار جزر الوحدة Unit Roots Test ومن إحدى الاختبارات المستخدمة في هذا المجال اختبار Augmented Dickey (ADF) Fuller Test وهذا الاختبار مبني على النموذج الاتي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \Upsilon Y_t + \mu_t Y_t$$

حيث أن: -

- Y_t: هو المتغير الذي يجرى عليه الاختبار لمعرفة ما إذا كان مستقر أم لا.
- μ_t : هو متغير عشوائي.

من ثم نختبر الفرضية الآتية:

Ho: $\Upsilon = 0$ فرض العدم

H1: $\Upsilon - 1 \neq 0$ الفرض البديل

وعند مقارنة القيم الاحصائية للـــ ADF مع القيم الحرجة لماكينون المستخرجة من برنامج E-views نستطيع أن نحدد ما إذا كان المتغير قيد الاختبار متغير ساكن (مستقر) أم لا كالآتي :

- إذا كانت قيم ADF أكبر من القيم الحرجة لماكينون عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% نقبل فرض العدم مما يعني أن المتغير غير ساكن بطبيعته. ويتم معالجة ذلك باستخدام الفرق الأولي أو الفرق الثاني لبيانات ذلك المتغير.
- أما إذا كانت قيم ADF أصغر من القيم الحرجة لماكينون نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن هذا المتغير ساكن بطبيعته بعد إدخال البيانات المتحصل عليها في برنامج E-views تم اختبار السكون لمتغيرات الدراسة وقد لخصت مجتمعة في الجدول رقم (1.3) أدناه:

جدول رقم (1.3): يوضح اختبار السكون لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ADF

المتغير	عند المستوى (Level)			عند الفرق الأولي (Δ)		
	ADF	Critical Value at α = 5%	النتيجة	ADF	Critical Value at α = 5%	النتيجة
الناتج المحلى الإجمالي	3.1161	-2.9862	غير مستقر	-3.49118	-2.9919	مستقر
اجمالي الديون الخارجي	0.3703	-2.9980	غير مستقر	-5.5695	-2.9918	مستقر

المصدر: من إعداد الدارس بالاعتماد على برنامج Eviews

أولاً: اختبار السكون لمتغير الناتج المحلى الإجمالي (Y_t)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ADF (3.116148) هي أكبر من القيمة الحرجة المقابلة لها عند مستوى المعنوية 5% مما يعني أن متغير الناتج المحلي الإجمالي GDP (المتغير Y_t)

متغير غير ساكن بطبيعته في المستوى.[44] وبالتالي يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (Y_t) باستخدام الفرق الأولي وكما هو ملاحظ من الجدول أعلاه فإن قيمة ADF (3.49118-) هي أقل من القيمة الحرجة المقابلة لها عند مستويات المعنوية 5% مما يعني قبول فرض العدم وبالتالي فإن متغير الناتج المحلي الإجمالي قد استقر عند الفرق الأولي.[45]

ثانياً: اختبار السكون لمتغير تراكم خدمات الديون الخارجية (X_t)

والآن نختبر السكون أو الاستقرار للمتغير المستقل وهو تراكم خدمات الدين الخارجي (X) باستخدام جذر الوحدة Unit root test كالآتي:

فرض العدم Ho: $\Upsilon = 0$

الفرض البديل H1: $\Upsilon - 1 \neq 0$

وعند مقارنة القيم الاحصائية لل ADF مع القيم الحرجة لماكينون المستخرجة من برنامج E-views نستطيع أن نحدد ما إذا كان المتغير قيد الاختبار متغير ساكن (مستقر) أم لا كالآتي:

إذا كانت قيم ADF أكبر من القيم الحرجة لماكينون عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% نقبل فرض العدم مما يعني أن المتغير ساكن أو مستقر بطبيعته. نلاحظ من الجدول رقم (1) أعلاه أن قيمة ADF (0.3703) هي أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستويات المعنوية 5%، مما يعني أن متغير تراكم الديون الخارجية (المتغير X) متغير غير ساكن بطبيعته عند ال المستوى[46] بالتالي يجب اختبار جذر الوحدة للمتغير (x) عند الفرق الأول، وكما هو موضح في

[44] للاطلاع على نتيجة اختبار Eviews راجع ملحق رقم (4)
[45] للاطلاع على نتيجة اختبار Eviews راجع ملحق رقم (5)
[46] للاطلاع على نتيجة اختبار Eviews راجع ملحق رقم (6)

الجدول أعلاه أن قيمة ADF (-5.569574) أقل من القيمة الحرجة المقابلة لها عند مستويات المعنوية 5%، مما يعني أن متغير تراكم الديون الخارجية (المتغير X) قد استقر عند سلسلة الفرق الأولي.[47]

3-1-4: اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات:

عندما تكون المتغيرات المستخدمة في الدراسة غير مستقرة بطبيعتها، ولكنها استقرت باستخدام الفروقات الأولية، ففي هذه الحالة يجب عمل التكامل المشترك لتلك السلاسل، فالمتغيرات الاقتصادية عادة ما تكون غير مستقرة فمثلا في فترات الرواج الاقتصادي نجد أن المتغيرات تكون في قمة الانتعاش أو العكس في فترات الكساد، وفي هذه الحالات تكون المتغيرات بعضها مستقر وبعضها غير مستقر، بالتالي لابد من عمل التكامل المشترك والذي يعمل على إلغاء التقلبات في المدى الطويل.

الفروض:

- **الفرض العدمي:** لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، بمعنى أن المتغيرات غير ساكنة في المدى الطويل.
- **الفرض البديل:** يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، بمعنى أن المتغيرات ساكنة في المدى الطويل.

والجدول أدناه يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

[47] للاطلاع على نتيجة اختبار Eviews راجع ملحق رقم (7)

جدول رقم (2.3): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

Date: 08/12/17 Time: 04:44
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: X Y
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.293503	9.807881	15.49471	0.2958
At most 1	0.059389	1.469410	3.841466	0.2254

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: تحليل برنامج E-views

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع قيم جوهانسون (Trace Statistic: 9.807881 & 1.469410) هي أقل من القيم الحرجة (Critical Value: 15.49471 & 3.841466) عند مستوى دلالة إحصائية 5% وكذلك الاحتمالات (0.2254 & 0.2958) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، مما يعني قبول فرض العدم القائل بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، بمعنى أن المتغيرات غير ساكنة في المدى الطويل. وطالما أن المتغيرات غير ساكنة في المدى الطويل بالتالي لا نحتاج إلى نموذج تصحيح الخطأ في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: تقدير النموذج

3-2-1 تقدير النموذج:

في الواقع نجد أن النظرية الاقتصادية تركز دائماً على إشارات وحجم المعالم المقدرة لأي نموذج اقتصادي قياسي، وذلك للتأكد من مطابقتها مع افتراضات النظرية الاقتصادية، لذلك يجب تقدير النموذج في هذه الدراسة والذي يوضح العلاقة بين اجمالي الناتج المحلي "Y" واجمالي تراكم خدمات الديون "X" وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Square Method وذلك بعد استيفاء الفروض الخاصة بها وهي:

1. المتغير العشوائي **μt** يتبع التوزيع الطبيعي.
2. توقع المتغير العشوائي **μt** يساوي صفراً أي أن: $E(\mu t)=0$
3. المتغير العشوائي **μt** يتصف بخاصية ثبات التباين (تجانس التباين) Homosceadasticity بمعنى أن تباين حد الخطأ العشوائي ثابت في جميع الفترات أي أن: $E(\mu^2 t)=\sigma^2$
4. لا يوجد ارتباط ذاتي Autocorrelation أو تغاير بين حدود الخطأ العشوائي، أي أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي السلسلي من الدرجة الأولى، أي أن: $E(\mu i\ \mu j)=0$
5. لا يوجد ارتباط ذاتي بين حد الخطأ العشوائي وقيمة المتغير المستقل (X) أي أن:

$$E(X\mu t)=0$$

وبعد استيفاء هذه الفروض يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على النموذج بحيث يأخذ الشكل المقدر الآتي:

$$\hat{Y} = \hat{\alpha} + \hat{\beta} X + e$$

حيث:

$\hat{Y}$: هي القيمة المقدرة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

$\hat{\alpha}$: قاطع النموذج.

$\hat{\beta}$: معامل متغير إجمالي تراكم خدمات الديون الخارجية والذي يمثل ميل الدالة المقدرة.

X : متغير اجمالي تراكم خدمات الديون كمتغير مستقل "تفسيري" يفسر التغيرات التي تحدث في إجمالي الناتج المحلي.

e : البواقي أو الأخطاء. وعند استخدام برنامج Eviews تم الحصول على النتائج الآتية:

جدول رقم (3.3): يوضح المعادلة المقدرة الأولى بين الناتج المحلي الإجمالي وتراكم خدمات الديون الخارجي:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:55
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-35.89031	4.467239	-8.034114	0.0000
X	2.988858	0.181472	16.47009	0.0000

R-squared	0.918717	Mean dependent var	32.95654
Adjusted R-squared	0.915330	S.D. dependent var	27.61210
S.E. of regression	8.034601	Akaike info criterion	7.079195
Sum squared resid	1549.316	Schwarz criterion	7.175972

Log likelihood	-90.02954	Hannan-Quinn criter.	7.107063
F-statistic	271.2639	Durbin-Watson stat	0.568501
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: تحليل برنامج E-views

من الجدول السابق يمكن كتابة المعادلة المقدرة وتلخيص النتائج كالآتي:

$\hat{Y}$=-35.89031 + 2.988858 X

s.e= (4.467239) (0.181472)

t= (-8.034114) (16.47009)

Prob= (0.0000) (0.0000)

R^2= 0.918717

R^2 Adjusted= 0.915330 D.W= 0.568501

F-statistic= 271.2639

3-2-2 التفسير ومناقشة النتائج للنموذج المبدئي:

من خلال التلخيص السابق للنتائج يتضح الآتي:

- زيادة تراكم خدمات الديون (X) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي(Y) بمقدار 2.99 وذلك على حسب قيمة معامل تأثير المتغير (X) الموجبة.
- حجم الناتج القومي الإجمالي عندما يكون تراكم خدمات الديون صفراً يساوي 35.89031- وهو سالب. لا يجوز من وجهة النظر الاقتصادية أن تأخذ قيمة الناتج المحلى الاجمالى للدولة قيمة سالبة ولكن قد حدث هذا ربما كنتيجة لمشكلة تضارب البيانات وعدم اتساقها.

- نلاحظ أن قيم t المحسوبة داخل الأقواس هي أكبر بكثير جداً عن القيم الحرجة ل t الجدولية وهي (2.064)
- بدرجة حرية df=n-2=24 ومستوى معنوية 5% مما يعني أن مقدرات النموذج كل على حدة معنوية إحصائياً والدليل على ذلك أن قيم الاحتمالات (0.0000) (0.0000) أقل من مستوى المعنوية 5%.
- قيمة معامل التحديد R^2= 0.918717 توضح أن 92% من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي تفسرها التغيرات في تراكم خدمات الديون، بينما الـــ 8% من التغيرات الباقية في الناتج المحلي الإجمالي تفسرها العوامل الأخرى.
- قيمة F-statistic= 271.2639 تفوق القيمة الحرجة لـــ F الجدولية وهي 4.26 وذلك بدرجة حرية في البسط 1، ودرجة حرية في المقام 24 وعند مستوى المعنوية 5% مما يعني أن النموذج ككل معنوي احصائياً.
- ولكن بالرجوع إلى جداول ديربن واتسون نجد أن dL= 1.30 و dU= 1.46 عن n=26 و k=1 اتضح من قيمة ديربن واتسون D.W= 0.568501 أنها تقع في منطقة رفض فرض العدم وبالتالي نقبل الفرض البديل القائل بوجود مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في النموذج المقدر السابق. ولعلاج هذه المشكلة يجب استخدام أحد الطرق المعروفة لعلاج المشكلة وأفضلها استخدام أسلوب الانحدار الذاتى Autoregressive.

شكل رقم (1.3) يوضح شكل انتشار بيانات (X) و (Y) والذي يعكس العلاقة الطردية الموجبة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (Y) وإجمالي تراكم خدمات الديون كمتغير مستقل (X).

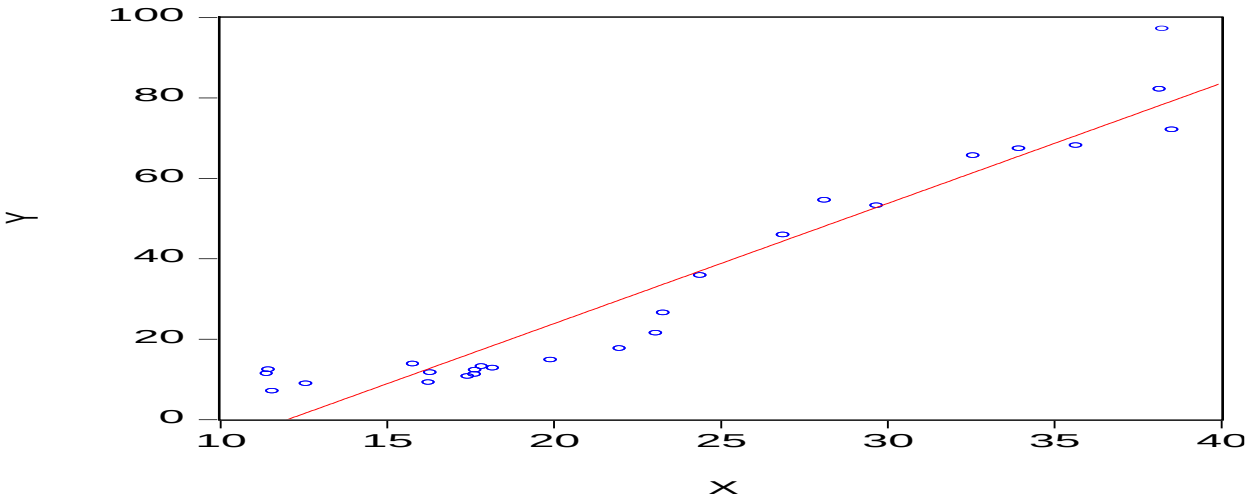

المصدر: من اعداد الدارس بالاعتماد على برنامج E-views

جدول رقم (4.3): يوضح المعادلة المقدرة الجديدة باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي

Dependent Variable: LOG(Y(-1))
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 12/13/17 Time: 19:56
Sample: 1993 2015
Included observations: 23
Convergence achieved after 34 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18.90522	3.486461	5.422467	0.0000
LOG(X(-3))	-0.888031	0.316358	-2.807042	0.0117
AR(1)	0.989593	0.060495	16.35828	0.0000
MA(1)	0.601203	0.308305	1.950025	0.0669
SIGMASQ	0.023064	0.011334	2.034809	0.0569

R-squared	0.964030	Mean dependent var	10.05985
Adjusted R-squared	0.956037	S.D. dependent var	0.818739
S.E. of regression	0.171669	Akaike info criterion	-0.268164
Sum squared resid	0.530461	Schwarz criterion	-0.021318
Log likelihood	8.083889	Hannan-Quinn criter.	-0.206083
F-statistic	120.6043	Durbin-Watson stat	1.486734
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.99
Inverted MA Roots	-.60

المصدر: تحليل عبر برنامج EViews

شكل رقم (2.3): الخط البياني للقيم الحقيقة، المقدرة والاخطاء للمتغير التابع

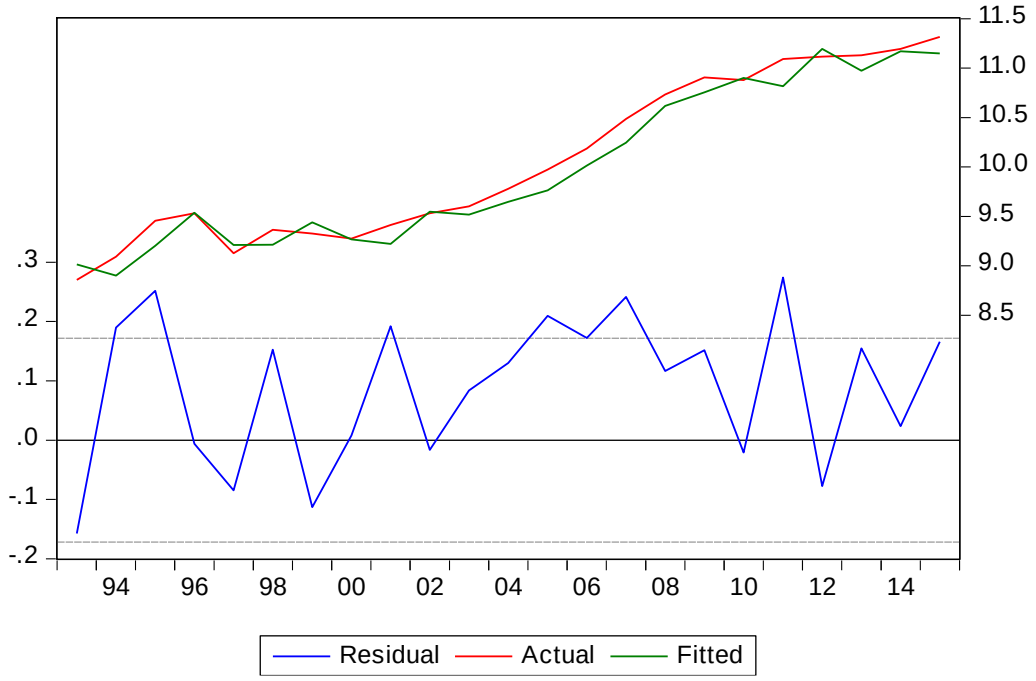

المصدر: من اعداد الدارس بالاعتماد على برنامج Eviews

من الجدول (4.3) أعلاه تم استخدام متغيرين مستقلين جديدين وهما AR(1) وMA(1) كمتغيرين متباطئين للناتج المحلي الإجمالي مع إجمالي تراكم خدمات الديون وذلك من أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي. ومنه يمكن كتابة المعادلة المقدرة باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة وتلخيص النتائج كالآتي:

$$LOG(\hat{Y}(-1)) = 18.9 - 0.89*LOG(X(-3)) + 0.99\ AR(1) + 0.60\ MA(1)$$

s.e	(3.486)	(0.316)	(0.060)	(0.308)
t=	(5.422)	(−2.807)	(16.358)	(1.950)
Prob. =	(0.0000)	(0.0117)	(0.0000)	(0.0669)

$R^2 = 0.9640$

R^2 Adjusted= 0.9560 D.W= 1.49

F−statistic= 120.6043

Prob(F-statistic)= 0.000000

3-2-3 التفسير ومناقشة النتائج للنموذج النهائي:

من خلال التلخيص السابق للنتائج يتضح الآتي:

- زيادة تراكم لوغاريثم خدمات الديون (X) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى خفض لوغاريثم الناتج المحلي الإجمالي(Y) بمقدار 0.89 وحدة وذلك على حسب قيمة معامل تأثير المتغير (X) السالبة في المعادلة الجديدة أعلاه.
- حجم الناتج القومي الإجمالي عندما يكون تراكم خدمات الديون صفراً يساوي 18.90 مما يشير إلى أن هناك محددات أخرى لا تقل أهمية للناتج المحلى الإجمالي في السودان.
- معامل تأثير AR(1) والذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي للسنوات السابقة كمتغير متباطئ استخدم لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي – اتضح أن هنالك علاقة طردية بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقيمه في السنوات السابقة، بمعنى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.98 وحدة وهذا ما تفسره قيمة المعامل (0.989593) في المعادلة أعلاه، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحالي يتأثر بقيمة الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة كمتغير متباطئ. والأمر نفسه ينطبق على المعامل المتوسطات المتحركة MA حيث بلغت قيمته 0.60.
- نلاحظ أن قيم t المحسوبة داخل الأقواس هي أكبر بكثير جداً عن القيم الحرجة ل t الجدولية وهي (2.064)

- بدرجة حرية df=n−2=24 ومستوى معنوية 5% مما يعني أن مقدرات النموذج الجديد كل على حدة معنوية إحصائياً والدليل على ذلك أن قيم الاحتمالات (0.0000) (0.0117) (0.0000) أقل من مستوى المعنوية 5% لجميع معاملات النموذج الجديد، مما يدل ذلك على معنوية هذه المعاملات، بمعنى أن كل من تراكم خدمات الديون والناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة لهما تأثير معنوي على إجمالي الناتج المحلي الحالي (Y).
- قيمة معامل التحديد R^2= 0.964030 نلاحظ أنها قد ارتفعت مما يعني زيادة القوة التفسيرية لهذا النموذج عند إدراج إجمالي الناتج المحلي في السنوات السابقة كمتغير متباطئ له تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي (Y) (المتغير التابع) حيث اتضح أن 96% من التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحالي تفسرها التغيرات في تراكم خدمات الديون والناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة، بينما الـــ4% من التغيرات الباقية في الناتج المحلي الإجمالي تفسرها العوامل الأخرى.
- قيمة F-statistic= 120.6034 أيضاً تفوق القيمة الحرجة ل F الجدولية وهي 4.26 وذلك بدرجة حرية في البسط 1، ودرجة حرية في المقام 24 وعند مستوى المعنوية 5% مما يعني أن النموذج ككل معنوي احصائياً باحتمال (0.000000) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5% مما يشير ذلك إلى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على المتغير التابع (Y) كما أن جميع معاملاتها معنويه إحصائياً، وهذا ما يؤكده معامل التحديد.
- وبالرجوع إلى جداول ديربن واتسون نجد أن dL= 1.30 و dU= 1.46 عن n=26 و k=1 إتضح من النموذج الجديد أن قيمة ديربن واتسون أصبحت D.W= 1.486734 وهذه القيمة تقع في منطقة قبول فرض العدم القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي،

بالتالي توصلنا إلى علاج مشكلة الارتباط الذاتي في هذا النموذج باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي عن طريق المتغير المتباطئ دون أن يؤثر ذلك على المعنوية الإحصائية للمعاملات و المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج.

3-2-4 علاقة تراكم خدمات الديون بالمسار الزمني:

يلاحظ من الشكل رقم (3.3) أدناه أن ديون السودان الخارجية ظلت في ارتفاع مستمر منذ العام 1990 حينما كانت حوالي 15 مليار دولار إلى أن بلغت حوالي 20 مليار دولار في العام 2000 وبنسبة زيادة بلغت 33% أما في عام 2010 فبلغت حوالي 37 مليار دولار وبنسبة زيادة 85% عما كانت عليه في 2000 ولعل النمو المفرط لحجم الديون الخارجية خلال العقد الحادي وعشرين مرده إلى توقف السودان عن السداد، وحشد جميع ايرادات الدولة لقضايا الأمن والسلام. ففي عام 2005 تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل ومنذ ذاك الحين عملت الدولة على استيفاء بنود الاتفاقية ومن ضمن ذلك إعادة إعمار ما دمرته الحرب وتحقيق التنمية في جنوب السودان. وفي عام 2015 بلغت الديون الخارجية للسودان 43 مليار دولار ويتضح جلياً من خلال الشكل رقم (3.3) أن هناك اتجاه صعودي للدين الخارجي عبر الزمن. وبالرغم من أن أصل الديون لم ينمو بشكل كبير إلا أن التراكم للدين ينمو بشكل متسارع ويُعزى ذلك إلى الفوائد الناجمة عن التأخير في السداد.

شكل رقم (3.3) تراكم خدمات الديون الخارجية للسودان خلال الفترة 1990 – 2015

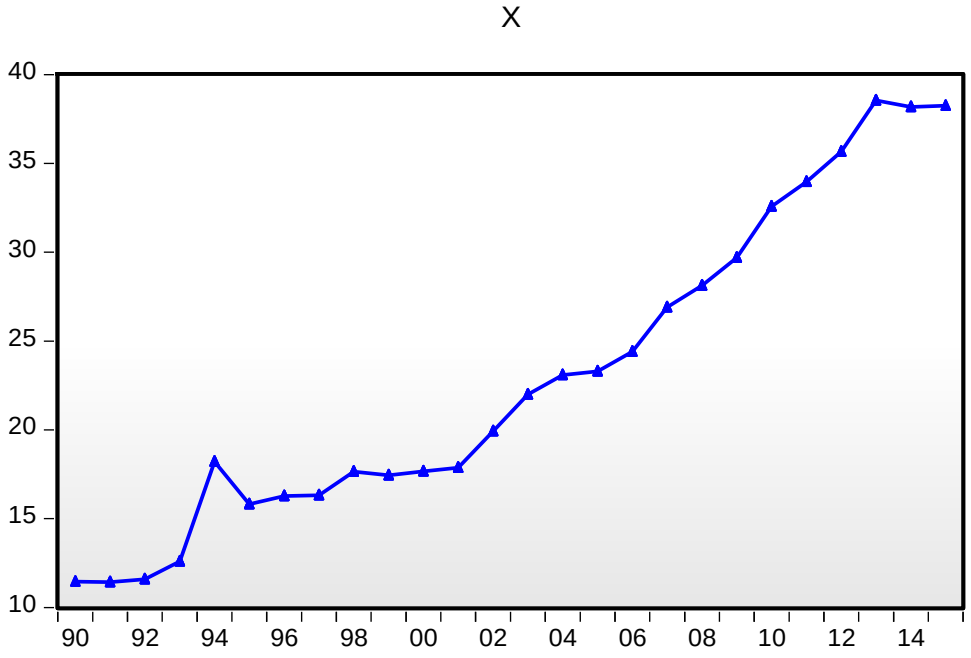

المصدر: من اعداد الدارس بالاعتماد على برنامج Eviews

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. تراكم الديون الخارجية يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ويُعزى ذلك إلى أن القروض تؤدى الى الضغط على الموارد المحلية وإحداث فجوة في التدفقات النقدية للموازنة العامة للدولة مما يترتب عليه اللجوء إلى التمويل بالعجز. هذا بالرغم من أن بعض الدراسات ترى أن العلاقة بين الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة غير خطية. بمعنى أن تراكم الديون الخارجية سيؤثر إيجاباً على الناتج المحلى الإجمالي في البداية ولكن إذا ما وصل هذا التراكم سقف معين فإن الأثر سيكون سالباً على الناتج المحلى الإجمالي.
2. هناك علاقة طردية بين تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان والمسار الزمنى للدراسة. وقد تلاحظ أن نسبة كبيرة من الزيادة التي تحدث في حجم الديون الخارجية تأتى كنتيجة للفوائد بشقيها الجزائية والتعاقدية.
3. نسبة كبيرة من التغير السلبي الذي يطرأ على الناتج المحلي الإجمالي في السودان يفسر بتراكم خدمات الديون وبالتالي فإن متغير الديون الخارجية يعتبر من أهم محددات الناتج المحلي الإجمالي. هذه نتيجة في غاية الأهمية ذلك كثير من الباحثين يتغافلون عن دور الديون الخارجية كمحدد حديث وأساسي للناتج المحلي الإجمالي.
4. لا توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغير تراكم خدمات الديون الخارجية للسودان والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. بمعنى أن المتغيران لا يميلان إلى التوازن في الأجل الطويل.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، تقدم هذه الدراسة مجموعة من المقترحات، ويمكن إيجازها بما يلي:

1. توصي الدراسة بالحد من تسارع نمو إجمالي الديون الخارجية مع الزمن، وذلك بإيجاد الحلول العملية لمعالجة المشكلة عبر المبادرات المطروحة مثل مبادرة إعفاء ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs). الأمر تحرك سياسي واقتصادي ليس من السودان وحده بل من دولة جنوب السودان واستقطاب دعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لأجل المساعدة في الوصول لحل للأزمة.
2. توصي الدراسة بضرورة توجيه القروض نحو المشاريع الاستثمارية بدلاً عن الأغراض الأخرى. ذلك لأن الارتفاع المستمر في حجم الديون الخارجية للسودان مرده إلى عدم قدرة الاقتصاد على خدمة ديونه، ولذلك نؤكد على الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي ووزارة المالية.
3. تشجع الدراسة الباحثين الاقتصاديين على إعداد الدراسات اللازمة لتحديد الحدود القصوى لنمو الاقتصاد لنمو المديونية، مع ملاحظة أنه لا يوجد قانون عملي واضح لتحديد الحجم الأمثل للمديونية، الأمر الذي يؤدى إلى وقوع المزيد من الدول في فخ المديونية ومنها السودان. أيضاً يجب الاهتمام بمؤشرات استدامة المديونية نحو نسب نمو الديون الخارجية سنوياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
4. توصي الدراسة بتجميع المدخرات المحلية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بدلا عن اللجوء للاستدانة من العالم الخارجي خصوصا وان معظم القروض ليست حسنة ويترتب عليها فوائد تعاقدية وجزئية، وهذا تماما ما اعتمدت عليه اثيوبيا لتمويل سد النهضة.

5. توصي الدراسة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق العدالة بين المستثمرين، وذلك بتوفير المناخ المناسب، وذلك لأن الدراسات العلمية التي تمت في هذا المجال، أثبتت أن الاستثمار الاجنبي المباشر أنجع من القروض الخارجية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية. أيضاً يتطلب الأمر الاهتمام بإدارة الدين الخارجي للسودان وفق الأسس والمعايير العالمية.

المراجع والمصادر

أولاً: – المراجع باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. جون هدسون، مارك هيراندرن (1993)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر.
3. رمزي زكي (1978)، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
4. رمزي زكي (1987)، أزمة القروض الدولية الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤى عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
5. محمد خير أحمد الزبير(2006)، القروض والمعونات الدولية أثرها على التنمية الاقتصادية (تجربة السودان في نصف قرن)، الخرطوم، دار السداد.

ب/ الرسائل والأطروحات:

رسائل الماجستير:

1. آلاء (2014)، إدارة الدين الخارجي في السودان"1980م–2009م"، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.
2. أميمة (2002)، الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للديون الخارجية في السودان، رسالة ماجستير، ص22.
3. محمد جبرائيل (2013)، تقييم اثار الديون الخارجية على أداء الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.
4. قصي محجوب (2012)، مشكلة ديون السودان الخارجية (رؤية للحل) – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
5. ثريا أحمد عثمان (2014)، سياسات صندوق النقد الدولي ودورها في ديون السودان الخارجية في الفترة (2010–2001)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2014م.

أطروحات الدكتوراه:

1. فضيلة جنوحات (2005)، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض البلدان المدينة، أطروحة دكتوراه، الجزائر.

2. عبد الحفيظ جيب الله (2009)، الديون الخارجية وأثرها على التنمية في البلدان النامية (دراسة تطبيقية في قطاع الزراعة بالسودان). – جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
3. عودة ناجي فرهود (2004)، أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية (دراسة حالة السودان) – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ج/ أوراق العمل:

1. الفايدى (2001)، أثر الديون الخارجية على الدول النامية، مصر.
2. إياد (2011)، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية، ورقة علمية، عمان.
3. بوتس (2009)، العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والدين العام الخارجي في 13 دولة من امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
4. توكل، حسن (2017)، استخدام نموذج قياسي للكشف عن محددات ديون السودان الخارجية، ردمد، مجلة الشمال للعلوم الاساسية والتطبيقية. ص3،4 و25
5. عبد المحسن مصطفى (1987)، حول ديون السودان الخارجية، جامعة الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية.
6. على، سامر (2012)، الاثار الاقتصادية للمديونية الخارجية – حالة الاردن، عمان، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع العربي الاقتصادي الراهن وخيارات المستقبل، ص10،11.
7. ورقة الدين الخارجي واستراتيجية المعالجة (2012)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم.

د/ التقارير والدوريات والمجلات العلمية:

1. بنك السودان المركزي (2015)، التقارير السنوية لوحدة الدين الخارجي، الخرطوم، 2007 – 2015.
2. صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية واشنطن،1991 و2000.
3. نجوى شيخ الدين (2010)، قراءات حول الدين الخارجي، مقال في مجلة المصرفي، الخرطوم، العدد58.

4. محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث (1977)، مجلة العلوم الاجتماعي العدد العاشر.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول المديونية لبلدان جنوب الأبيض المتوسط– عائق أمام التنمية الأورو–متوسطية، الدورة العامة الخامسة عشرة، مايو 2000.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Adepoju (2008), Effect of External Debt on Economic Growth and Development of Nigeria, Ekiti State University, Nigeria.
2. Central bank of Sudan ,Sudan external debt position As of Dec.31 2009.
3. Global Development Finance(2011), External Debt of Developing Countries, Washington.
4. UnitDEBT Nations(2009), Finding Solutions to the Debt Problems of Developing Countries, New york.
5. Ian Goldin, Halsey Rogers, and Nicholas Stern, (2003),The Role and Effectiveness of Development Assistance: Lessons from World Bank Experience,
6. DEMBINSKI Pawel(2013), International Debt, Edition Que sais-je, PUF, 1989.
7. IMF Debt Sustainability Analysis .

ثالثاً: المقابلات:

1. لقاء مع الدكتور/ بدرالدين محمود عباس – وزير المالية والتخطيط الاقتصادي.
2. لقاء مع الأستاذة/ نجلاء عبد العزيز – رئيس وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي.

الملاحق

ملحق رقم (1)

جملة الديون الخارجية والمتأخرات للفترة (1990 -2015)

السنة	متأخرات الأصل	متأخرات الفوائد التعاقدية	متأخرات الفوائد التأخيرية	جملة المتأخرات	جملة المديونية
1990	7,103	2,638	1,720	11,461	15,305
1991	7,125	2,498	1,800	11,423	15,834
1992	7,130	2,624	1,830	11,584	16,085
1993	7,234	3,518	1,845	12,597	16,321
1994	10,958	3,624	3,624	18,206	18,002
1995	8,323	4,228	3,258	15,809	19,355
1996	8,242	4,276	3,761	16,279	19,451
1997	8,208	4,078	4,035	16,321	19,357
1998	8,445	4,420	4,784	17,649	20,483
1999	7,949	4,304	5,183	17,436	20,546
2000	7,921	4,455	5,282	17,658	20,521
2001	7,777	4,347	5,747	17,871	20,798
2002	8,209	4,864	6,850	19,923	23,608
2003	8,641	5,611	7,746	21,998	25,710
2004	8,940	5,579	8,561	23,080	26,784
2005	8,777	5,629	8,893	23,299	27,006
2006	8,776	4,106	11,526	24,408	28,457
2007	8,913	4,454	13,531	26,898	31,873
2008	9,066	4,424	14,636	28,126	33,542
2009	9,417	3,821	16,459	29,697	35,687
2010	10,564	3,862	18,155	32,581	37,805
2011	10,456	4,034	19,466	33,956	39,800
2012	10,818	4,314	20,535	35,667	42,047
2013	12,169	4,384	21,992	38,545	44,379
2014	11,635	4,461	22,079	38,175	43,660
2015	11,456	4,300	22,494	38,250	43,884

المصدر: وحدة الدين الخارجي– بنك السودان المركزي

ملحق رقم (2)

البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة (ملايين الدولارات)

السنة	(تراكم خدمات الديون) **	الناتج المحلي الاجمالي*
1990	11,461	12,41
1991	11,423	11,38
1992	11,584	7,03
1993	12,597	8,88
1994	18,206	12,79
1995	15,809	13,83
1996	16,279	9,2
1997	16,321	11,68
1998	17,649	11,25
1999	17,436	10,68
2000	17,658	12,26
2001	17,871	13,18
2002	19,923	14,8
2003	21,998	17,65
2004	23,080	21,46
2005	23,299	26,52
2006	24,408	35,82
2007	26,898	45,9
2008	28,126	54,53
2009	29,697	53,15
2010	32,581	65,63
2011	33,956	67,33
2012	35,667	68,13
2013	38,545	72,07
2014	38,175	82,15
2015	38,250	97,16

المصدر: *البنك الدولي، **بنك السودان المركزي

ملحق رقم (2)

القروض التي تم توقيعها في الفترة من 2006م حتى 2015م

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي		
اسم المشروع	مبلغ القرض	التاريخ
مشروع تعلية خزان الروصيرص المرحلة الثانية	205,878.18	06/01/2008
قرض اضافي لمشروع سد مروي	205,878.18	05/03/2008
قرض اضافي لمشروع سكر النيل الأبيض	106,488.71	05/04/2010
مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت	177,481.19	28/03/2011
مشروع مطار الخرطوم الدولي الجديد	177,481.19	28/03/2011
طرق شرق السودان	191,679.68	17/03/2012
مشروع حصاد المياه بالولايات الحدودية	53,244.36	17/04/2012
قرض لمشروع التنمية الصناعية	35,496.24	04/01/2013
مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت أعمال اضافية	106,488.71	18/03/2013
الكهرباء التحويلية	202,328.55	11/07/2013
كهرباء سدي أعالي عطبرة وستيت	106,488.71	
المجموع	**1,568,933.70**	
صندوق النقد العربي		
اسم المشروع	**مبلغ القرض**	**التاريخ**
second reform facility	45,197.74	09/01/2013
القرض الموسع الخامس	132,697.82	22/12/2015
المجموع	**177,895.56**	
صندوق أبوظبي للتنمية		
اسم المشروع	**مبلغ القرض**	**التاريخ**
تعلية خزان الروصيرص	25,003.95	20/05/2008
قرض اضافي ثاني مشروع سد مروي	50,007.90	20/05/2008
مشروع سكر النيل الأبيض	50,007.90	03/11/2008
مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت	90,016.42	10/05/2010
إعادة جدولة ميزان المدفوعات	49,608.92	16/06/2011
إعادة جدولة مشروع مطار الخرطوم الدولي	5,677.52	12/06/2011
المجموع	**270,322.61**	

جمهورية الجزائر		
اسم المشروع	مبلغ القرض	التاريخ
مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت	38,000.00	10/05/2010
المجموع	**38,000.00**	
Bank of China		
اسم المشروع	**مبلغ القرض**	**التاريخ**
آلات تصنيع القطن	6,092.28	03/04/2006
مشروع طريق ربك الأبيض الروصيرص	73,680.00	01/05/2006
معدات (5)	81,855.00	30/06/2006
معدات (6)	45,750.80	30/06/2006
مستودع الحبوب في ربك	24,200.19	30/06/2006
كهرباء العاصمة الوطنية	26,184.95	12/10/2006
قرض	11,455.92	10/06/2008
معدات المياه (3)	21,287.84	09/07/2008
معدات المياه (4)	7,240.35	09/07/2008
معدات المياه (5)	11,313.04	09/07/2008
مشروع طريق الجيلي شندي عطبرة	116,711.41	20/07/2008
مشروع كهرباء الفولة	612,305.40	24/12/2008
مشروع طريق النهود ام كدادة	109,800.00	23/12/2008
مشروع طريق زالنجي الجنينة	108,131.63	23/12/2008
مشروع طريق دنقلا – وادي حلفا	108,000.00	24/12/2008
مشروع طريق الدبيبات أبو زبد الفولة	90,000.00	24/12/2008
جسر سنار	59,400.00	24/12/2008
مشروع طريق ام درمان بارا	199,395.00	09/01/2009
مشروع طريق ام روابة أبو جبيهة	56,880.00	01/03/2009
مشروع طريق ام كدادة الفاشر	86,400.00	01/03/2009
المعلومات المتكاملة المرحلة الأولى	37,640.87	29/12/2009
مشاريع مياه	21,600.00	07/01/2010
مشروع النيل الأزرق الزراعي	26,972.31	26/02/2010
محطة كهرباء جنوب كردفان	232,900.00	04/04/2010
نظام المعلومات المتكامل	11,292.26	11/10/2010
المجموع	**2,186,489.25**	

البنك الإسلامي للتنمية		
اسم المشروع	مبلغ القرض	التاريخ
تنمية التعليم الأساسي بدارفور المرحلة الأولى	10,761.38	30/05/2006
تنمية التعليم الأساسي بدارفور المرحلة الثانية	1,906.30	30/05/2006
مشروع طريق الخوي النهود	6,149.36	30/05/2006
مشروع سكر النيل الأبيض	56,448.17	30/05/2007
مشروع ثلاثة مستشفيات إقليمية	14,120.47	30/05/2007
قرض لجامعة ام درمان الإسلامية	10,761.38	11/06/2007
قرض لجامعة ام درمان الإسلامية	4,166.19	11/06/2007
دعم مركز الملاريا المركزي	7,256.25	29/10/2007
إغاثة عاجلة لدارفور	10,300.18	08/11/2007
تعلية خزان الروصيرص	91,195.00	02/04/2008
تحديث وتنمية الجزيرة	10,761.38	30/08/2008
ملحق مشروع سكر النيل الأبيض	11,865.13	27/06/2009
محالج القطن	19,500.00	04/07/2009
مشروع حصاد المياه	8,500.00	08/07/2009
كلية الهندسة جامعة الخرطوم المرحلة الأولى	5,869.57	06/10/2009
كلية الهندسة جامعة الخرطوم المرحلة الثانية	10,289.00	06/10/2009
دعم مشروع التمويل الأصغر المرحلة الأولى	11,268.71	28/07/2010
دعم مشروع التمويل الأصغر المرحلة الثانية	5,200.00	28/07/2010
مشروع السيطرة البيولوجية على الملاريا	5,088.60	11/01/2011
مشروع إمداد مياه القضارف	80,000.00	06/02/2011
مشروع مجمع سدى أعالي عطبرة	150,000.00	07/09/2011
القرى المستدامة بغرب دارفور	14,650.00	25/01/2012
مشروع حلفا الزراعي الجديد المرحلة الأولى	34,630.00	04/04/2012
مشروع حلفا الزراعي الجديد المرحلة الثانية	14,470.00	04/04/2012
مشروع حصاد مياه الأمطار بجنوب كردفان	19,677.96	13/03/2013
مشروع خط الكهرباء لولاية شرق دارفور	50,200.00	06/04/2014
تنمية الري بمشروع دلتا طوكر	9,850.00	06/04/2014
تنمية الري بمشروع دلتا طوكر	39,420.00	06/04/2014
المجموع	**714,305.03**	

IFAD		
اسم المشروع	مبلغ القرض	التاريخ
مشروع التنمية الريفية المتكاملة بالبطانة	25,827.32	16/02/2007
المجموع	**25,827.32**	
جمهورية الهند		
اسم المشروع	**مبلغ القرض**	**التاريخ**
توربينات كوستي البخارية	350,000.00	23/01/2006
طريق سنجه القضارف	41,900.00	23/01/2006
قرض ائتماني	48,000.00	02/02/2007
Exim Bank Rescheduling	14,300.00	30/03/2007
قرض ائتماني	52,000.00	23/07/2007
مشروع سكر مشكور قرض اولي	25,000.00	26/01/2009
قرض	47,302.12	24/07/2013
مشروع سكر مشكور قرض ثاني	125,000.00	24/07/2013
المجموع	**703,502.12**	
الصندوق الكويتي للتنمية		
اسم المشروع	**مبلغ القرض**	**التاريخ**
تعلية خزان الروصيرص	53,244.36	02/05/2009
مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت	88,704.59	22/12/2010
مشروع كهرباء الولايات الشرقية	88,740.59	02/01/2013
مشروع الدندر والرهد	88,740.59	30/06/2013
إنشاء مختبر متكامل لقطاع التعدين	47,301.98	17/02/2014
مشروع حصاد المياه بالمناطق الرعوية	6,043.01	29/11/2015
المجموع	**372,775.11**	
OPEC		
اسم المشروع	**مبلغ القرض**	**التاريخ**
مشروع سكر النيل الأبيض	25,000.00	31/01/2007
مشروع الرهد	20,600.00	06/09/2007
تعلية خزان الروصيرص	30,000.00	28/07/2008
برنامج ادارة الموارد بغرب السودان	8,600.00	03/02/2009
مشروع مجمع سدى أعالي عطبرة	30,000.00	24/02/2012
المجموع	**114,200.00**	

الصندوق السعودي للتنمية		
اسم المشروع	مبلغ القرض	التاريخ
مشروع سد مروي	59,999.04	03/06/2008
تعلية خزان الروصيرص	39,999.36	12/10/2009
مشروع سكر النيل الأبيض	53,332.48	21/10/2009
مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت	99,998.40	02/10/2012
مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت	79,998.72	24/09/2012
استيراد منتجات من المملكة العربية السعودية (أسمدة)	70,400.88	29/09/2015
استيراد منتجات من المملكة العربية السعودية (جازولين)	100,000.00	29/09/2016
المجموع	**503,728.88**	
جمهورية تركيا		
اسم المشروع	**مبلغ القرض**	**التاريخ**
مشروع جسر المك نمر	13,830.95	02/05/2006
مشروع نظام إمداد المياه لمحلية بحري	11,643.65	21/01/2008
مشروع جسر الحلفايا	20,384.90	26/12/2008
مشروع الصرف الصحي لمحلية بحري	29,074.24	28/05/2010
المجموع	**74,933.74**	
مملكة بلجيكا		
اسم المشروع	**مبلغ القرض**	**التاريخ**
مشروع مياه الشرب	5,157.75	01/04/2014
المجموع	**5,157.75**	

المصدر: بنك السودان المركزي–وحدة الدين الخارجي

ملحق رقم (3)

الالتزامات المستقبلية للسودان من 2015/1/1 حتى 2045/12/31

FALLING DUE FROM 1/1/2015 -31/12/2045

USD

YEAR	PRINCIPAL	INTEREST	TOTAL
01.01.2015 31.12.2015	416,839,011.74	274,058,959.04	690,897,970.78
01.01.2016 31.12.2016	351,545,288.86	197,411,687.32	548,956,976.19
01.01.2017 31.12.2017	430,953,698.80	180,457,047.02	611,410,745.81
01.01.2018 31.12.2018	468,010,942.37	179,139,127.99	647,150,070.37
01.01.2019 31.12.2019	491,554,540.80	177,807,360.84	669,361,901.66
01.01.2020 31.12.2020	554,425,147.66	156,395,348.43	710,820,496.09
01.01.2021 31.12.2021	560,049,204.54	143,953,506.77	704,002,711.32
01.01.2022 31.12.2022	556,587,824.15	132,695,055.27	689,282,879.43
01.01.2023 31.12.2023	524,376,883.37	116,085,283.88	640,462,167.26
01.01.2024 31.12.2024	504,927,115.71	105,664,083.47	610,591,199.19
01.01.2025 31.12.2025	496,097,795.98	94,147,300.44	590,245,096.43
01.01.2026 31.12.2026	484,857,069.09	82,911,653.03	567,768,722.12
01.01.2027 31.12.2027	451,534,219.14	71,835,081.84	523,369,300.99
01.01.2028 31.12.2028	403,959,465.28	61,558,529.03	465,517,994.32
01.01.2029 31.12.2029	385,313,159.57	50,810,775.83	436,123,935.41
01.01.2030 31.12.2030	353,138,282.56	41,492,640.41	394,630,922.98
01.01.2031 31.12.2031	333,041,319.38	29,658,724.04	362,700,043.43
01.01.2032 31.12.2032	211,138,941.22	20,804,417.28	231,943,358.51
01.01.2033 31.12.2033	196,988,094.56	18,145,415.40	215,133,509.96
01.01.2034 31.12.2034	170,727,397.83	10,232,014.06	180,959,411.89
01.01.2035 31.12.2035	178,301,731.10	7,048,484.83	185,350,215.94
01.01.2036 31.12.2036	103,599,149.59	4,844,202.85	108,443,352.43
01.01.2037 31.12.2037	89,643,835.30	3,029,660.87	92,673,496.17
01.01.2038 31.12.2038	60,208,020.24	2,018,780.65	62,226,800.90
01.01.2039 31.12.2039	43,924,694.51	1,163,233.00	45,087,927.51
01.01.2040 31.12.2040	22,970,621.10	561,450.12	23,532,071.21
01.01.2041 31.12.2041	11,935,508.19	356,995.53	12,292,503.72
01.01.2042 31.12.2042	6,786,625.03	235,418.52	7,022,043.55
01.01.2043 31.12.2043	6,642,155.74	115,124.92	6,757,280.66
01.01.2044 31.12.2044	1,672,536.61	25,235.52	1,697,772.12
01.01.2045 31.12.2045	908,529.94	15,291.80	923,821.74
GRAND TOTAL	**8,872,658,809.97**	**2,164,677,889.97**	**11,037,336,700.05**

ملحق رقم (4)

Null Hypothesis: Y has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.116148	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تحليل برنامج E-views

ملحق رقم (5)

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.491181	0.0173
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تحليل برنامج E-views

ملحق رقم (6)

Null Hypothesis: X has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.370330	0.9773
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تحليل برنامج E-views

ملحق رقم (7)

Null Hypothesis: D(X) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.569574	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تحليل برنامج E-views